الأمم المتحدة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٩٩٩

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ١٢ (A/55/12)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ١٢ (A/55/12)

تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٩٩٩

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8074

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول –	مقدمة	١-٩	١
الثاني –	الحماية الدولية	١٠-٢٥	٣
	ألف – مقدمة	١٠-١٣	٣
	باء – التحديات والأنشطة الرئيسية في مجال الحماية	١٤-٢٢	٤
	جيم – تشجيع الانضمام	٢٣-٢٥	٦
الثالث –	أنشطة المساعدة	٢٦-١٠١	٧
	ألف – التطورات الإقليمية في أفريقيا	٢٧-٤٦	٧
	١ – أفريقيا الوسطى والغربية	٢٨-٣٤	٨
	٢ – أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى	٣٥-٤٠	٩
	٣ – الجنوب الأفريقي	٤١-٤٦	١١
	باء – التطورات الإقليمية في الأمريكيتين وفي منطقة البحر الكاريبي	٤٧-٥٧	١٢
	١ – كولومبيا	٤٧-٤٩	١٢
	٢ – جنوب أمريكا الجنوبية	٥٠-٥٢	١٣
	٣ – أمريكا الوسطى والمكسيك	٥٣-٥٥	١٣
	٤ – كندا والولايات المتحدة	٥٦-٥٧	١٤
	جيم – التطورات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ	٥٨-٧٢	١٤
	١ – جنوب آسيا	٥٨-٦٣	١٥
	٢ – شرق آسيا والمحيط الهادئ	٦٤-٦٨	١٦
	٣ – تيمور	٦٩-٧٢	١٧
	دال – التطورات الإقليمية في أوروبا	٧٣-٨٦	١٨
	١ – أوروبا الغربية	٧٣-٧٦	١٨

الفصل		الفقرات	الصفحة
	٢ - أوروبا الوسطى	٧٧	١٩
	٣ - أوروبا الشرقية	٧٨-٨٦	١٩
	٤ - متابعة المؤتمر المنعقد بشأن اللائجين والعائدين والمشردين وحركات الهجرة ذات الصلة في كومنولث الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة	٨٧	٢١
	هاء - التطورات الإقليمية في جنوب شرقي أوروبا	٨٨-٩٦	٣١
	واو - التطورات الإقليمية في آسيا الوسطى، وجنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط	٩٧-١٠١	٢٤
الرابع -	مواضيع البرنامج وأولوياته	١٠٢-١١٨	٢٦
	ألف - اللاجئات	١٠٢-١٠٤	٢٦
	باء - اللاجئون من الأطفال والمراهقين	١٠٥-١٠٨	٢٦
	جيم - اللاجئون المسنون	١٠٩	٢٧
	دال - البيئة	١١٠-١١٢	٢٧
	هاء - المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل	١١٣-١١٨	٢٨
الخامس -	الميزانية وتمويل الأنشطة التنفيذية	١١٩-١٢٤	٢٩
السادس -	الإشراف والتقييم	١٢٥-١٣٢	٣٠
	ألف - مكتب المفتش العام	١٢٥-١٢٩	٣٠
	باء - التقييم وتحليل السياسات	١٣٠-١٣٢	٣١
السابع -	التعاون/التنسيق	١٣٣-١٤٢	٣١
	ألف - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية	١٣٣-١٣٧	٣١
	باء - التسنيق مع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة	١٣٨-١٣٩	٣٢
	جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	١٤٠-١٤٢	٣٣

الفصل الفقرات الصفحة

الجداول

١ - نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ حسب المكتب الإقليمي/بلد العمليات وأنواع أنشطة المساعدة ٣٥

٢ - التبرعات لبرامج المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠) ٤١

٣ - الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام ١٩٩٩ ..... ٤٤

الفصل الأول
مقدمة

١- ازداد عدد الأشخاص في العالم الذين تُعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيادة طفيفة خلال عام ١٩٩٩، فبلغ ٢٢,٣ مليون نسمة مقابل ٢١,٥ مليون نسمة في عام ١٩٩٨. وكان من بينهم ملتمسو لجوء، ولاجئون، ولاجئون عائدون في أولى مراحل إعادة إدماجهم، ومشردون داخليا وغيرهم ممن تثير أوضاعهم القلق، وهم أساسا من ضحايا المنازعات. على أن هذا الرقم لا يعكس الأزمات المأساوية والإنسانية التي حدثت على نطاق واسع وواجهتها المفوضية طوال العام. فقد أجبرت الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، وحالات الفشل في مفاوضات السلم أو في تنفيذ اتفاقات السلم، والصراعات الداخلية، وفي نهاية الأمر الحروب، أعدادا كبيرة من الأفراد على الفرار من أوطانهم في مناطق كثيرة من العالم. وفي حالة تيمور الشرقية وكوسوفو، انعكس اتجاه النزوح السريع في ظرف شهور بعودة المشردين الذين لم يجدوا سوى ديار مهدمة وبنى أساسية محطمة لدرجة لا يمكن الاعتماد عليها في حياتهم. وأوجدت هذه الأزمات تحديات لا حصر لها في وجه المفوضية وأثارت شواغل جديدة.

٢- وإذا كان المجتمع الدولي قد استجاب بسرعة لحالات الطوارئ التي استأثرت بالاهتمام، فكثيرا ما أسفرت استجابته عن تزاحم الوكالات الإنسانية على العمل. فقد بات ''مجرد الوجود في الميدان'' شبه ضرورة لعدد كبير من الجهات الفاعلة المختلفة. وازداد لجوء الحكومات إلى استخدام الموارد سواء بشكل مباشر أو بتوجيهها عن طريق المنظمات الوطنية غير الحكومية. ومما زاد من تعقيد هذه الحالة مشاركة القوات العسكرية في العمليات الإنسانية، التي أثارت أحيانا لبسا في الأدوار وعرَّضت اللاجئين للخطر. وقد حدت هذه الاتجاهات من قدرة الوكالات الإنسانية على العمل وأكدت ضرورة تحسين التنسيق وتعزيز الشراكة في إطار المجتمع الدولي بأسره.

٣- ومن النتائج الإيجابية التي ترتبت على شدة تركيز وسائل الإعلام على هذه الأزمات التي استأثرت بالأضواء زيادة اهتمام المجتمع المدني والمؤسسات بالإسهام في الاستجابة لها. فكثيرون هم الذين تطوعوا بسخاء بمواردهم وخبرتهم، بعرض آراء وحلول جديدة في كثير من الحالات. ومن أمثلة ذلك تكنولوجيا المعلومات التي عرضتها شركة ميكروسوفت على المفوضية لوضع نظام لتسجيل اللاجئين من كوسوفو. وقد أدى هذا المشروع إلى إنشاء مراكز البيانات المتعلقة باللاجئين في المنطقة وتعزيز تسجيل قرابة نصف مليون لاجئ.

٤- ومع ذلك قليلة هي حالات الطوارئ الإنسانية التي استرعت اهتماما دوليا متواصلا. ففي الوقت الذي ركز فيه العالم انتباهه على الأزمات التي أبرزتها الصحافة الدولية، هناك كوارث إنسانية أخرى أصغر نطاقا ولكن لها نفس الإلحاح حلت أساسا بأفريقيا. فإزاء غياب الدعم الدولي، تردت حالات السلم الهش وتحولت إلى منازعات متجددة في كثير من الحالات، واندلعت منازعات فرعية أصغر نطاقا بسبب الحروب الإقليمية التي لم تفض، مما عجل بتشرد المزيد من السكان. واستمرار هذه الحالات نمّى الإدراك المتزايد بأن الاستقرار وعودة الأمور إلى مجراها الطبيعي بعد المنازعات يشكلان عنصرين أساسيين إذا أريد أن تعالج عواقب المنازعات معالج ملائمة. وقد شجعت المفوضية المجتمع الدولي على اعتماد نهج أوسع لبناء السلم وقائم على أساس إقليمي لمساعدة المناطق والبلدان التي تسعى إلى الخروج من دوامة المنازعات والفقر وتشريد البشر. ومع ذلك، لا تزال الفجوة واسعة جدا بين الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة

التعمير. وواصلت المفوضية بذل جهودها لسد هذه الثغرة في إطار عملية بروكينغز واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على حد سواء. واستعرضت المفوضية أيضا دورها فيما يتعلق بالمشردين داخليا فاعتمدت سياسة التأهب للاستجابة لنداءات المجتمع الدولي من أجل مساعدة مجموعات المشردين داخليا، كما هو الشأن في أنغولا على سبيل المثال.

٥- وطلب التماس الحلول السريعة المتزايد نتيجة لانتشار المنازعات كان في بعض الأحيان على حساب المبادئ الإنسانية ومبادئ حماية اللاجئين، واقتضى من المفوضية ومن شركائها العمل في حالات كثيرة بسرعة وفي آن واحد في بلد اللجوء وبلد العودة. وكثيرا ما أدى موظفو العمل الإنساني عملهم في ظل انعدام الأمن، مما حدّ من إمكانية وصولهم إلى السكان المشردين وعرض سلامتهم الشخصية للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، ظل الطابع المدني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين مهددا لأسباب ليس أقلها رفض بعض الحكومات إنشاء مخيمات للاجئين وإبعادها عن الحدود وعدم التزام حكومات أخرى بحسم مشكلة عسكرة المخيمات داخل حدودها. واستمرت المفوضية تثير هذه القضايا في المحافل الدولية، بما فها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لتوعية وتشجيع الدول على مراعاة التزاماتها الدولية لحماية اللاجئين والموظفين الإنسانيين الذين يسعون إلى مساعدتهم.

٦- ورغم الاضطرابات التي نتجت عن تجدد المنازعات حول العالم، فقد تواصل البحث عن حلول لحالات اللاجئين. وظلت العودة إلى الوطن الحل المفضل في كثير من حالات اللاجئين، وعاد أكثر من ١,٦ مليون لاجئ إلى أوطانهم خلال عام ١٩٩٩. بيد أنهم عادوا، في حالات كثيرة، إلى أوضاع ينعدم بصددها التيقّن أو لم يستتب فيها السلم. وظلت إعادة التوطين هي الحل بالنسبة لكثير من اللاجئين، وهم غالبا من أشد الفئات ضعفا. وفي عام ١٩٩٩، أعيد توطين ٤٥ ٠٠٠ لاجئ في بلدان أخرى. وفتحت عدة بلدان من أمريكا الجنوبية الباب لاستقبال أعداد محدودة من اللاجئين الذين أعيد توطينهم خلال العام. ومع أن الإدماج المحلي لا يمثل خيارا في حالات كثيرة، إلا أنّه أتاح إمكانيات محدودة لبعض مجموعات اللاجئين لبدء حياة جديدة. وفي جنوب المكسيك، يتوقع أن يتم الإدماج التام لـ ٢٠ ٠٠٠ لاجئ غواتيمالي وأن يحققوا الاكتفاء الذاتي خلال عام ٢٠٠٠. على أن الحلول ظلت عسيرة المنال في حالات أخرى، مما أسفر عن بقاء حالات اللاجئين عالقة طيلة عقود بأكملها أحيانا مثل حالة اللاجئين من أفغانستان.

٧- وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي واللجنة الدائمة التابعة لها عدة مرات للنظر في عمليات المفوضية. وبالإضافة إلى استعراض البرنامج ومسائل التمويل والحماية الدولية بانتظام، تابعت اللجنة الدائمة التطورات التي شهدتها السياسة العامة في إطار المفوضية بصدد اللاجئين ذوى الاحتياجات الخاصة، أي النساء والأطفال والمسنون. وقدمت المفوضية تقارير عن الجهود التي بذلتها لإدراج هذه الاحتياجات في صلب العمليات التي تقوم بها باعتماد وتنفيذ مبادئ توجيهية للسياسة العامة فضلا عن مبادرات للتدريب. كما احتلت الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية المترتبة على وجود لاجئين مكانا بارزا على جدول أعمال اللجنة الدائمة وحُضّت المفوضية على مواصلة تنفيذ استراتيجيات لتخفيف هذه الآثار والعمل مع وكالات أخرى معنية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى النظر في المنهجيات المستخدمة لجمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بالأفراد الذين تعنى بهم المفوضية، فضلا عن إجراءات تسجيلهم.

٨- وفيما يتعلق بالإدارة والإشراف، أجرى المفتش العام التابع للمفوضية استعراضا شاملا لهيكل مقر المفوضية في

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بناء على طلب المفوضة السامية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، قررت المفوضة السامية، على أساس هذا الاستعراض وما تلاه من مشاورات داخلية، إعادة تشكيل هيكل إدارة مقر المفوضية لتزويد المفوضية بما يلزم لمواجهة تحديات الألفية الجديدة والارتقاء بكفاءة عملها. وقد أدى ذلك إلى تنظيم هيكل المقر القائم على أربعة ''أركان'' هي: إدارة الحماية الدولية، وإدارة العمليات، وشعبة الاتصالات والإعلام وشعبة إدارة الموارد. وأجرت المفوضية أيضا استعراضا داخليا لإجراءات استعدادها لحالات الطوارئ وقدرتها على الاستجابة في أعقاب أزمة كوسوفو. وقد رئي أن من الضروري تحسين قدرة الإدارة على المستوى الميداني، وتعزيز إدارة المقر في حالات الطوارئ وسهولة توفير المعدات ولوازم الإغاثة لعمليات الطوارئ، إذا أريد للمفوضية أن تستجيب في المستقبل لأزمات مماثلة على نحو ملائم. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت المفوضية دراسة قدراتها على التفتيش والتقييم بهدف تعزيز ودعم قدرتها على نقد العمليات التي تقوم بها. ونتيجة لذلك، تم تقسيم الوظيفتين اللتين كانت مسؤولياتهما تقع على عاتق قسم واحد في المقر، إلى وحدتين منفصلتين تتميّزان بتعزيز مستويات التوظيف وتبسيط آليات تقديم التقارير.

٩- وفي عام ١٩٩٩، تلقت المفوضية تبرعات لبرنامجيها العام والخاص بلغت ٩١٢ مليون دولار أمريكي في المجموع (انظر الجدول ١ من هذا التقرير). وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، كان قد ورد مبلغ بنحو ٢٣٩ مليون دولار أمريكي في المجموع مقابل ميزانية قدرها نحو ٩٦٥ مليون دولار أمريكي. واعتمدت اللجنة التنفيذية، لعام ٢٠٠٠، هيكلا موحدا للميزانية في دورتها السنوية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. والهدف من هذا الهيكل الجديد هو عرض برامج واحتياجات المفوضية بمزيد من الشفافية، بما يتمشى وبرامج واحتياجات منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

الفصل الثاني

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

١٠- تتمثل المهام الرئيسية للمفوضية في توفير الحماية الدولية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم، وفي التماس حلول دائمة لمشاكلهم بمساعدة الحكومات على تيسير عودتهم الطوعية إلى الوطن أو إدماجهم في المجتمعات المحلية الجديدة. وينص النظام الأساسي للمفوضية (مرفق قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠) على السند القانوني لهذه المهام بتعريف عمل المفوض السامي بأنه عمل غير سياسي على الإطلاق وعمل إنساني واجتماعي. وقد تعززت أنشطة المفوضية إلى حد أكبر واسترشدت بالقرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة وباستنتاجات ومقررات اللجنة التنفيذية. ويتم تنفيذها في إطار القوانين الدولية الخاصة باللاجئين وحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية، والمعايير المقبولة دوليا لمعاملة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.

١١- وتبدأ الحماية الدولية بتأمين قبول اللاجئين، واللجوء، وباحترام حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك مبدأ عدم الإبعاد، الذي تتعرض بدونه سلامة اللاجئ بل وبقاؤه على قيد الحياة للخطر. ولا تنتهي الحماية إلا بالتماس حل دائم، يكون في أمثل الحالات بإعادة بلد اللاجئ الحماية له. وهي تشمل تعزيز إبرام اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين على الصعيدين العالمي والإقليمي والإشراف على تطبيقها، وتعزيز التشريعات وغيرها من التدابير على الصعيد الوطني، وبشكل متزايد على الصعيد الإقليمي، لضمان تعيين

اللاجئين ومنحهم وضعا ملائما ومعيارا لمعاملتهم في البلدان التي يلجأون إليها. وتشمل الحماية الدولية أيضا تأمين سلامة ورعاية مجموعات محددة من اللاجئين واللاجئين الأفراد في بلدان اللجوء بالتعاون مع السلطات الوطنية ومن خلالها، فضلا عن تلبية الاحتياجات الخاصة للاجئات والأطفال اللاجئين، خاصة المنفصلين عن أسرهم.

١٢- ولما كانت أولى مسؤوليات الدول تتمثل في احترام وكفالة حقوق الفرد الأساسية داخل أراضيها وتحت ولايتها القضائية، تتطلب حماية اللاجئين بفعالية اتخاذ دول اللجوء إجراءات لفائدتهم. ولذلك، يشمل دور المفوضية على صعيد توفير الحماية الدولية، أولا وقبل كل شيء تأمين اتخاذ الحكومات الإجراءات اللازمة لحماية جميع اللاجئين داخل أراضيها، فضلا عن الذين يلتمسون عند حدودها قبولهم كلاجئين محتملين.

١٣- وقد جرى استعراض حالة حماية اللاجئين بشكل عام والقضايا التي تشغل بال المفوضية إلى أقصى درجة في الوثيقة المعنونة مذكرة بشأن الحماية الدولية التي قدمت إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الخمسين في العام الماضي[١]. وأفادت المفوضية، في هذه المذكرة، بأنه ما لم يتحقق توازن مسؤول بين مصالح الدول والمسؤوليات الدولية، ستتعرض حماية اللاجئين لخطر شديد. ودرست أيضا بمزيد من التفصيل مسألة قبول ملتمسي اللجوء في إقليم من الأقاليم وإجراءات تحديد وضع اللاجئ، فضلا عن مشاكل مختارة تمس مجموعات معينة لها احتياجات خاصة، من بينها اللاجئات واللاجئون من الأطفال والمسنين. وبالإضافة إلى ذلك، جرى النظر في المسائل المتعلقة بحماية اللاجئين والأشخاص المشردين في حالات النزاع، وتم استعراض الإجراءات المتخذة للبحث عن حلول للمشاكل التي يواجهها كل من اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. واعتمدت اللجنة التنفيذية استنتاجا عاما بشأن الحماية الدولية في دورتها العامة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩[٢] أعاد تأكيد إطار الحماية الدولية للاجئين، ودعا الدول إلى القيام، بالتعاون مع المفوضية، بتأمين سلامة وأمن اللاجئين، واحتياجات فئات اللاجئين الضعيفة من الحماية الخاصة.

باء - التحديات والأنشطة الرئيسية في مجال الحماية

١٤- لقد استمرت دول كثيرة، خاصة في أفريقيا، في الوفاء بالتزاماتها الإنسانية تجاه اللاجئين، وأبدت سخاء في منح الحماية لمن كانوا بحاجة إليها. ورغم العبء الذي فرضته عليها التنقلات الجماعية للسكان، فقد استقبل بعض البلدان أعدادا كبيرة من اللاجئين. واستجابت بلدان أخرى بسخاء، بتقديم الدعم المالي والمادي، أو من خلال برامج القبول الخاصة حيثما كان عدد الوافدين يشكل عائقا لقدرة البلدان المجاورة على استضافتهم بشكل ملائم. وفي الحالات التي أصبحت فيها العودة الطوعية أمرا ممكنا، كما هو الشأن في كوسوفو أو تشاد أو تيمور الشرقية، واصلت المفوضية رصد رعاية العائدين بنشاط، والمشاركة في مشاريع تيسر إعادة إدماجهم. وتفيد الخبرة التي اكتسبتها المفوضية بأنه من أجل تأمين استدامة العودة، لابد للاجئين أن يصبحوا جزءا من جهد إنمائي أوسع نطاقا يشمل بناء المؤسسات والقدرة الوطنية، خاصة في البلدان التي انتهت فيها المنازعات منذ أمد قصير.

١٥- وبالرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، حدث أيضا عدد من الانتكاسات. إذ تسببت الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، والاستخفاف الصارخ بالقانون الإنساني، وعمليات طرد السكان بالجملة و"التطهير العرقي" على نطاق واسع في تشريد أعداد كبيرة داخليا وخارجيا في كثير من مناطق العالم. وكما حدثت خروقات جسيمة لحقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء المعترف بها دوليا. إذ تواصلت

حالات الحرمان من الحماية، بوسائل منها إغلاق الحدود، أو عدم قبول اللاجئين في البلدان أو عدم قبول إجراءات اللجوء، أو من خلال الإبعاد المباشر أو غير المباشر وغير ذلك من الأفعال التي عرضت حياة اللاجئين وملتمسي اللجوء وسلامتهم البدنية للخطر الكبير. وردا على حركات الهجرة غير القانونية، لجأت الدول أحيانا إلى اعتماد سياسات تقييدية مثيرة للجزع. فتعرضت أعداد كبيرة من الأفراد المشمولين بولاية المفوضية للاحتجاز أو لتدابير تقييدية مماثلة في أنحاء مختلفة من العالم. وقد أثار احتجازهم قلقا بالغا على الحق الأساسي في الحرية وبسبب معايير ونوعية المعاملة التي تعرضوا لها أثناء الاحتجاز. واسترعت المفوضية الانتباه إلى هذه الممارسة التي تكتسب بشكل متزايد طابعا رسميا، في المذكرة المتعلقة باحتجاز ملتمسي اللجوء واللاجئين (Note on Detention of Asylum-Seekers and Refugees)، التي قدمت إلى اللجنة الدائمة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، واقترحت بدائل للاحتجاز.

١٦- وإجمالا، لاحظت المفوضية أن هناك، في عدد متزايد من الدول، اتجاها واضحا للتخلي تدريجيا عن قانون أو نهج قائم على الحقوق لحماية اللاجئين، واللجوء إلى ترتيبات تمليها اعتبارات تقديرية وترتيبات مخصصة تمنح الشواغل المحلية الأسبقية على المسؤوليات الدولية. وقد تجسدت هذه الاتجاهات التقييدية في أقصى صورها في الاقتراحات التشريعية التي تستهدف إلغاء التمييز بين الأجانب واللاجئين، بما في ذلك التخلي عن شرط منح اللاجئ وضعا خاصا بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

١٧- وهناك اتجاه مثير للقلق سائد في عدد من الدول قوامه عرض المشاكل على أنها ناتجة عن الحروب والمنازعات أكثر مما هي ناتجة عن الاضطهاد بالمعنى المنصوص عليه في المادة ١ ألف من اتفاقية عام ١٩٥١، والدفع بأن الاتفاقية لم تعد توفر الإطار الملائم الذي يسمح بمواجهة تحديات اليوم. وقد وجهت نداءات لإرساء نظام لحماية اللاجئين بديل عن ذلك المنصوص عليه في اتفاقية عام ١٩٥١.

١٨- وظل الاضطهاد سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، يمثل واحدا من أهمّ أسباب نزوح اللاجئين في سائر أنحاء العالم. وتظلّ اتفاقية عام ١٩٥١ والبروتوكول المتصل بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧ يشكلان الدعامة الثابتة والمقبولة عالميا لحماية من اضطرهم التهديدات الخطيرة لما لهم من حقوق الإنسان الأساسية في الحياة، والأمن، والحرية والكرامة، إلى مغادرة بلدانهم. وقد شددت كل من الجمعية العامة[٣] واللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية[٤] على سيادة هذين الصكين، وأكدتا أنهما يشكلان السند القانوني الدولي لحماية اللاجئين.

١٩- وتمثل سبب نشوء المشاكل الرئيسية على صعيد حماية اللاجئين في عدم الامتثال للصكوك القائمة بشأن اللاجئين أو تطبيقها تطبيقا محدودا بدون وجه حق. فخلافا للأهداف المتوخاة من نظام اتفاقية عام ١٩٥١، ترمي السياسات والممارسات الجارية حاليا في بعض المناطق إلى تضييق سبل تأمين السلامة بدلا من تسهيلها. وما يلزم اليوم أساسا هو تطبيق الصكوك القائمة بشأن اللاجئين تطبيقا موحدا ومتحررا وإيجابيا.

٢٠- وبما أن اعتماد تشريعات وطنية تتمشى والقانون الدولي والمعايير الدولية أمر أساسي لتأمين فعالية حماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، فقد واصلت المفوضية القيام بدور نشط عندما شرعت الحكومات في إعداد تشريعات جديدة أو في تعديل التشريعات القائمة التي تمس الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وكثيرا ما تطلب هذا الأمر، في سياق عمليات العودة الطوعية إلى الوطن، إصلاحات قانونية رئيسية لتذليل العقبات القانونية والإدارية التي تعترض عودة اللاجئين. وعززت المفوضية تعاونها أيضا

مع المنظمات الإقليمية، خاصة حين سعت هذه المنظمات إلى تنسيق السياسات المتعلقة باللاجئين وملتمسي اللجوء على النحو الذي يضمن أن تعكس السياسات المقترحة المعايير الملائمة للحماية. وتبذل جهود كبيرة في عدد من المناطق لبناء القدرة من أجل دعم الهياكل الحكومية وغير الحكومية في مجال تحديد وضع اللاجئ.

٢١- ونظرا إلى أهمية القضايا التي تتعلق بحماية الأسرة، ناقشت المفوضية أهمية دور أسرة اللاجئ في تأمين حماية أفرادها ورعايتهم، في مذكرة بشأن القضايا المتعلقة بحماية الأسرة Note on Family Protection Issues تم تقديمها إلى اللجنة الدائمة في حزيران/يونيه ١٩٩٩. فحماية الأسرة اللاجئة تساعد، في جملة أمور، في تأمين استمرارية الحلول المستدامة، حيث أثبتت التجارب أن حظوظ إندماج الوحدة الأسرية من جديد في وطنها أو في بلد جديد أفضل من حظوظ اندماج فرادى اللاجئين. وهذه الحقيقة يعكسها الاستنتاج المتعلق بحماية أسرة اللاجئ الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية[٥] في دورتها العامة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٢٢- واستمرت المفوضية في توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا في مواقع معينة، خاصة في إطار عمليات العودة الطوعية إلى الوطن. وقدمت المفوضية أيضا تقريرا مرحليا عن الأشخاص عديمي الجنسية إلى اللجنة الدائمة في حزيران/يونيه ١٩٩٩ ركز على أنشطتها في مجال مساعدة وحماية الأشخاص عديمي الجنسية كجزء من مسؤولياتها المتصلة بالحماية الدولية.

جيم - تشجيع الانضمام

٢٣- واصلت المفوضية الحملة العالمية التي نظمتها لمدة عامين لتشجيع الانضمام إلى الصكين الدوليين الخاصين بوضع اللاجئين وبالأشخاص عديمي الجنسية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، انضمت سوازيلند إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وانضمت جورجيا إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وإلى بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، ووصل بذلك عدد الدول الأطراف في كل من هذين الصكين أو في كليهما إلى ١٣٨ دولة. وفي تطور آخر مشجع، انضمت تشاد، ولاتفيا، وليتوانيا، وسانت فنسنت وغرينادين وسوازيلند إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية. ووصل بذلك إجمالي عدد الدول الأطراف في هذا الصك إلى ٥٠ دولة. وبانضمام تشاد وسوازيلند إلى اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، أصبح هذا الصك يضم الآن ٢١ دولة طرفا.

٢٤- وتسعى أنشطة التشجيع التي تقوم بها المفوضية إلى توعية الجمهور ورفع مستوى معرفة وفهم قضايا اللاجئين في السياق الأوسع للتشرد القسري بأشكاله المختلفة. وقد وجهت هذه الأنشطة لدعم تنفيذ المعايير القانونية الدولية تنفيذا فعالا نيابة عن اللاجئين والعائدين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية. وتم القيام بأنشطة لتعيين وتعزيز الروابط بين قانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي حتى يستخدم كل قانون من هذه القوانين استخداما أفضل لحماية اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين تعنى بهم المفوضية. كما استهدفت هذه الأنشطة تعزيز إدراج المعايير القانونية الدولية ذات الصلة في التشريعات الوطنية والإجراءات الإدارية. وضاعفت المفوضية أنشطتها التشجيعية على الصعيد الإقليمي. وواصلت أيضا جهودها الحازمة لتعزيز التعاون بشأن حماية اللاجئين من خلال العملية الاستشارية ''التوعوية''. وهذه العملية التي بدأت في عام ١٩٩٨ قد اتسعت في عام ١٩٩٩ لإجراء حوارات مع مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والكيانات بشأن طابع وأبعاد التحديات الراهنة في مجال الحماية الذي هو مكمن المشاكل الرئيسية، وما يمكن للدول والمنظمات فعله مع المفوضية لزيادة واستمرار دعم مبادئ

الحماية الدولية. وقد أسفر ذلك، في جملة أمور، عن نشر دليل المنظمات غير الحكومية لتأمين الحماية الميدانية Field Protection Guide for NGOs.

٢٥- واستمرت المفوضية في تعزيز علاقاتها بالهيئات الدولية والإقليمية والوطنية المختلفة المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجان الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم. ورصدت المفوضية عن كثب عمل لجنة حقوق الإنسان وسائر الجهات الخبيرة والأفرقة التي تقدم تقارير إليها. كما قامت برصد عمل اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التابعة للمفوضية، وعمل الهيئات الست المنشأة بموجب معاهدات والتابعة للأمم المتحدة لكفالة استرعاء انتباه هذه الهيئات إلى القضايا ذات الصلة بعمل المفوضية. واستمرت المفوضية في تعزيز أنشطة الرصد والتعاون التي تقوم بها مع مكونات الهيئات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، مثل مجلس أوروبا، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الإفريقية، واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية لتعزيز فهم هذه الهيئات المختلفة للحماية الدولية التي تمنح للاجئين. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، عقد في كوناكري اجتماع خاص بين منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية للاحتفال بالذكري الثلاثين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم جوانب محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا.

الفصل الثالث

أنشطة المساعدة

٢٦- تقدم المفوضية المساعدة إلى اللاجئين بإغاثتهم في حالات الطوارئ التي تتطلب توفير الأغذية وغيرها من أشكال المساعدة للبقاء على قيد الحياة، على نطاق واسع في غضون مدة قصيرة. ومتى استقرت هذه الحالات بعد مرحلة الطوارئ الأولية، تواصل المفوضية تقديم المساعدة مع البحث في الوقت ذاته عن حلول دائمة. وكثيرة هي الحالات التي تقدم فيها الخدمات الأساسية أيضا، بما في ذلك التعليم والخدمات الاستشارية. وكلما أمكن ذلك، تقترن هذه التدابير ببذل جهود لتشجيع اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم إلى أقصى حد. وتمثل العودة الطوعية إلى الوطن الحل المفضل لمشاكل اللاجئين، ولكن المفوضية لا تحث على العودة، ما لم تكن مقتنعة بإمكانية عودة اللاجئين إلى بلدان منشئهم بسلامة معقولة، مع أنه يمكنها تيسير حركات العودة التلقائية القائمة. فعند تنظيم أو تيسير العودة الطوعية إلى الوطن، تؤمن المفوضية وجود إطار قانوني لحماية حقوق العائدين ومصالحهم. وتقوم المفوضية، في بعض الحالات وبالاتفاق مع حكومة بلد اللجوء المعني، بتقديم المساعدة للاجئين لإعالة أنفسهم في بلد الإقامة. بيد أن تزايد أعداد اللاجئين قد قلل باستمرار فرص التوطين المحلي. ويتم تشجيع إعادة التوطين في بلدان أخرى متى انتفى وجود حل دائم آخر.

ألف - التطورات الإقليمية في أفريقيا

٢٧- أعلنت المفوضة السامية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عن إجراء عدد من التعديلات الإدارية في هيكل مكتب أفريقيا. وقد أسفر ذلك عن إنشاء ثلاثة مجالس إدارة إقليمية في بريتوريا وأديس أبابا وأبيدجان على التوالي. وفي حين كان مكتب المفوضية في بريتوريا عاملا بالفعل، فقد تعين إنشاء مجلسي الإدارة الإقليميين في أبيدجان وأديس أبابا، وتم نقل موظفين من المقر ومن هاتين المنطقتين لتحقيق هذا الغرض. وفور إنشاء هذين المجلسين بدءا يعملان بشكل سليم. وفيما يتعلق بالمسؤوليات، يشارك مكتب أفريقيا في المقر في وضع السياسة العامة ويحدد الإطار الاستراتيجي لعمليات المفوضية في أفريقيا، بينما يعهد إلى مجالس الإدارة الإقليمية بمهام إدارة الأنشطة اليومية وتنسيق عمل المكاتب الفرعية المختلفة التابعة للمفوضية في أقاليم كل منها.

١- أفريقيا الوسطى والغربية

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	
	أفريقيا الوسطى والغربية
اللاجئون:	٢ ١٢٠ ٨٣٠
ملتمسو اللجوء:	٢٣ ٣٩٠
اللاجئون العائدون:	٣٤٣ ٤٥٠
المشردون داخليا:	٥٠ ٠٠٠
المشردون داخليا العائدون:	٦٧٦ ١٠٠
مجموعات أخرى مختلفة:	١٠ ٦٠٠
مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية:	٣ ٢٢٤ ٣٧٠

النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة) (على أساس الجدول ١ من هذا التقرير)	
المساعدة في حالات الطوارئ:	٢ ٨٦٠ ٠٠٠
الرعاية والإعالة:	٤٨ ٤٠٧ ٧٠٠
العودة الطوعية إلى الوطن:	٢٣ ١٩٨ ٣٠٠
التوطين المحلي:	٦ ٧٤٦ ٧٠٠
إعادة التوطين:	٥٤ ٦٠٠
الدعم الإداري:	٣ ٧٨٧ ٨٠٠
المجموع الكلي:	٨٥ ٠٥٥ ١٠٠

٢٨- ورغم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار في أيار/مايو ١٩٩٩، ظلت الحالة متوترة في سيراليون. ويعتقد أن الحواجز ظلت تحول دون حصول نحو ٢,٥ مليون شخص (نصف عدد سكان البلد) على المساعدة الغوثية. وأثار نشر قوات إضافية في إطار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وما يتوقع من تنفيذ لبرنامج نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الإدماج الأمل بعودة السلام. وركزت المفوضية جهودها في البلد على وضع استراتيجية شاملة لعودة وإعادة إدماج لاجئي سيراليون في البلدان المجاورة ورعاية نحو ٨ ٧٠٠ لاجئ ليبيري. كما شاركت المفوضية مشاركة نشطة في إعداد اتفاق لومي للسلم، خاصة الجوانب ذات الصلة بسبل وصول الوكالات الإنسانية إلى البلد.

٢٩- وفي ليبيريا المجاورة، ظلت الحالة متقلبة جدا في الجزء الشمالي من البلد في عام ١٩٩٩. فحوادث الأمن التي وقعت في المنطقة قد تسببت في فرار أكثر من ١١ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون إلى مناطق أكثر أمنا تقع في جنوب البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن ٨ ٠٠٠ ليبيري قد غادروا بلدهم واتجهوا إلى غينيا. وتم إجلاء موظفي المفوضية بسبب انعدام الأمن في المنطقة، مما أعاق تنفيذ أنشطة إعادة الإدماج وثبط عزيمة اللاجئين على العودة إلى وطنهم. وبالرغم من هذه القيود، تعدى عدد اللاجئين الليبيريين الذين ساعدتهم المفوضية على العودة إلى الوطن ١٢٠ ٠٠٠لاجئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، حيث كان نحو ٣٨ ٠٠٠ منهم قد عادوا خلال عام ١٩٩٩. ومع أن الأهداف الأولية من العودة إلى الوطن لم تتحقق، إلا أنه كان واضحا أن حالات العودة، إلى جانب تواجد المفوضية في مناطق العودة تشكل عوامل هامة لبناء الثقة في عملية المصالحة.

٣٠- وظلت غينيا، إلى أبعد حدّ، أكبر بلد مستضيف للاجئين في المنطقة. وقدمت الرعاية والإعالة لأكثر من نصف مليون لاجئ مقيم في البلد. وظلت حالة الأمن في مناطق الحدود تثير المشاكل ورئيت ضرورة نقل اللاجئين بإعطاء الأولوية لأكثرهم ضعفا. وبحلول نهاية العام، كان قد تم نقل نحو ٢٠ ٠٠٠ لاجئ إلى مناطق أكثر أمنا. ومهد

تسجيل اللاجئين والتحقق من هويتهم في غيكيدو الطريق لتحسين تخطيط المساعدة وتحديد أهدافها فيما يتعلق بالحصص الغذائية التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي وبمساعدة اللاجئين المتضررين وضحايا العنف.

٣١- وظلت جمهورية أفريقيا الوسطى تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين في عام ١٩٩٩، أساسا من جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. ووفد إلى البلد قرابة ٢٠ ٠٠٠ لاجئ بسبب حالة انعدام الأمن التي كانت سائدة في ربيع عام ١٩٩٩. وقدمت المفوضية المساعدات المادية لهم، بما في ذلك الأغذية واللوازم المترلية. وأتيحت للاجئين ولمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى على السواء المياه النقية والرعاية الصحية. كما قدمت المفوضية المساعدة للاجئين المعوزين من بين اللاجئين السودانيين البالغ عددهم أكثر من ٣٥ ٠٠٠ في المقاطعات الشمالية بالبلد، وإلى قرابة ٣ ٢٠٠ لاجئ من المدن.

٣٢- وقد تواصل تنفيذ برنامج عودة اللاجئين التشاديين في البلدان المجاورة بدون عوائق، وهو البرنامج الذي كان قد بدأ في عام ١٩٩٩. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢ ٠٠٠، كان قرابة ٩٠٠ لاجئ قد عادوا من جمهورية أفريقيا الوسطى وتتوقع عودة ١٠ ٠٠٠ لاجئ آخر إلى الوطن. وإلى جانب العودة إلى الوطن، يسرت المفوضية إعادة إدماج العائدين.

٣٣- ووفد ١٤ ٣٠٠ لاجئ سوداني إلى تشاد في بداية كانون الثاني/يناير، فبلغ بذلك إجمالي عدد اللاجئين السودانيين في البلد أكثر من ٢٣ ٠٠٠ شخص. وتلقى أكثر من ٣ ٢٠٠ رب أسرة أدوات زراعية وبذورا ومبيدات للحشرات لمساعدتهم على تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأغذية. كما تلقى نحو ٦ ٥٠٠ شخص من بين السكان المحليين حصصا غذائية وخدمات طبية مجانية.

٣٤- وبدأ إصدار بطاقات هوية للاجئين في كوت ديفوار في أيار/مايو ١٩٩٩. وكان هذا تطورا هاما على صعيد التصدي لحالة اللاجئين في البلد، ومن المتوقع أن يفضي إلى تسوية الوضع القانوني لآلاف عديدة من اللاجئين. وشرع في تنفيذ عملية مماثلة مع حكومة غابون.

٢ - أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	
	أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى
اللاجئون:	٩٧١ ٠٣٠
ملتمسو اللجوء:	١١ ٢١٠
اللاجئون العائدون:	٥٣٩ ٨٣٠
المشردون داخليا:	٧١٢ ٩٠٠
المشردون داخليا العائدون:	٢٦٥ ٠٠٠
مجموعات أخرى مختلفة:	-
مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية:	٢ ٤٩٩ ٩٧٠

النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة) (على أساس الجدول ١ من هذا التقرير)	
المساعدة في حالات الطوارئ:	٢ ٣٥٥ ٠٠٠
الرعاية والإعالة:	٧٦ ٦٠٤ ٥٠٠
العودة الطوعية إلى الوطن:	٦٠ ٥١٢ ٢٠٠
التوطين المحلي:	٣٦ ٣١٤ ٩٠٠
إعادة التوطين:	٦١٨ ٥٠٠
الدعم الإداري:	٩ ٥٢٩ ٤٠٠
المجموع الكلي:	١٨٥ ٩٣٤ ٥٠٠

٣٥- وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، ظلت الحالة متوترة رغم التوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وظلت احتمالات نزوح السكان قائمة إلى حد كبير طوال العام. وقد تابعت المفوضية التطورات عن كثب في عملية السلم واستوفت خطط الطوارئ بأحدث المعلومات توقعا لحالات تشرد أخرى للسكان. ومنذ أن تجدد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٨، فر ٠٠٠ ٩٥ لاجئ كونغولي إلى المخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة و ٠٠٠ ٢٥ لاجئ آخر إلى المخيمات في زامبيا. ورغم الصعوبات القائمة في البلد، واصلت المفوضية دعم عودة الروانديين إلى وطنهم. وعاد أكثر من ٠٠٠ ٣٦ لاجئ في عام ١٩٩٩.

٣٦- وفي بوروندي، ظلت الحالة الأمنية هشة وضاعفت القلق من احتمال امتدادها إلى بلدان أخرى في المنطقة. وتجاوز عدد الذين عبروا الحدود إلى جمهورية تنزانيا المتحدة ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ، حيث كان أكثر من ٠٠٠ ٥٠ منهم قد فروا في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وشباط/فبراير ٢٠٠٠. وإلى جانب توفير المساعدة على الإغاثة في حالات الطوارئ، واصلت المفوضية تنفيذ برنامج أمني متكامل بهدف تعزيز قدرة حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على مواجهة القضايا الأمنية الناشئة عن وجود مخيمات اللاجئين في المناطق الحدودية. كما شجعت المفوضية الحكومات على إنعاش وتعزيز عملية أروشا للسلم.

٣٧- وظلت الحالة في أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي يهيمن عليها النزاع الدائر بين أثيوبيا وإريتريا والذي تسبب في تشريد مئات الأفراد وحوّل مئات آخرين إلى أشخاص عديمي الجنسية. ومثلت عودة العلاقات الدبلوماسية بين إريتريا والسودان تطورا مشجعا في المنطقة وأفضت إلى فتح الحدود بين البلدين من جديد، مما سمح للمفوضية ببدء تنفيذ خطط لعودة نحو ٠٠٠ ١٤٠ لاجئ إريتري من السودان. وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وقعت حكومة إريتريا وحكومة السودان والمفوضية على اتفاق ثلاثي في جنيف لعودة اللاجئين الإريتريين في السودان طوعا إلى بلدهم وإعادة إدماجهم في إريتريا.

٣٨- واستمرت المفوضية في تيسير عودة اللاجئين الصوماليين من جيبوتي وأثيوبيا وكينيا إلى مناطق تعتبر أكثر أمنا في شمال - غرب وشمال شرق الصومال. وتمكن نحو ٠٠٠ ٧٠ لاجئ من العودة من أثيوبيا، وعادت مجموعات إضافية معظمها من كينيا إلى شمال-شرق الصومال، بمن فيهم ٨٢٠ لاجئا تم نقلهم جوا من المخيمات في كينيا. وعلى نقيض ذلك، لم تحدث عمليات عودة طوعية على نطاق واسع للاجئين الصوماليين في جيبوتي أساسا بسبب الألغام البرية الموجودة في مناطق عودتهم.

٣٩- وفي شمال أوغندا، قامت المفوضية، رغم تكرار الحوادث الأمنية، بتنفيذ عدد من برامج الاعتماد على الذات التي عادت بالنفع على نحو ٠٠٠ ١٨٠ لاجئ من جنوب السودان. ووضعت خطط لتعزيز نفس نوع الأنشطة لصالح اللاجئين الذين يعيشون في غرب أثيوبيا.

٤٠- ورحبت المفوضية بموافقة حكومة كينيا على إصدار مستندات هوية للاجئين. وقد جاء ذلك نتيجة لحملة تطالب بإجراء كهذا تم القيام بها على مدى العامين الماضيين. وبدأت العملية في مخيمات دادعب وستمتد إلى مواقع أخرى في عام ٢٠٠٠. وسعيا لتشجيع اللاجئين على زيادة المشاركة في التصدي للأوضاع الأمنية داخل مخيمات اللاجئين وحولها، فقد نظمت المفوضية حلقات تدارس وحلقات دراسية بشأن أنشطة بناء القدرة وتوعية المجتمعات المحلية.

٣ - الجنوب الأفريقي

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	
	الجنوب الأفريقي
اللاجئون:	٢٤٧ ٢٤٠
ملتمسو اللجوء:	٢١ ٥٢٠
اللاجئون العائدون:	٤٢ ٥٠٠
المشردون داخليا:	-
المشردون داخليا العائدون:	-
مجموعات أخرى مختلفة:	-
مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية:	٣١١ ٢٦٠

النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) (بالاستناد إلى الجدول ١ من هذا التقرير)	
المساعدة في حالات الطوارئ:	٣ ٣٠٢ ٢٠٠
الرعاية والإعالة:	٨ ٧٩٢ ٣٠٠
العودة الطوعية إلى الوطن:	١ ٩٤١ ٧٠٠
التوطين المحلي:	٤ ٩٣٣ ٢٠٠
إعادة التوطين:	-
الدعم الإداري:	٢ ٢٢٢ ٠٠٠
المجموع الكلي:	٢١ ١٩١ ٤٠٠

٤١- ازداد عدد اللاجئين الذين تدفقوا إلى ناميبيا وزامبيا مع اشتداد حدة القتال في أنغولا خلال العام. فقد قدر أن ما يقرب من ٢٠ في المائة من سكان أنغولا قد فروا إلى مناطق أكثر أمنا داخل البلد وإلى بلدان في المنطقة على مدى السنوات العديدة الماضية. ووفد نحو ٣٤ ٠٠٠ لاجئ إلى البلدان المجاورة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وحده. وكانت حالة أمن العديد من اللاجئين الأنغوليين هشة، و لم تفلح مع ذلك خطط إعادة نقلهم إلى مناطق أكثر أمنا خلال العام. وقدر أن عدة ملايين من الأفراد مشردون داخل أنغولا.

٤٢- وقد بدأ يتوافد أيضا إلى بلدان المنطقة لاجئون من منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، خاصة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا الوضع، إلى جانب الحالة التي تكتنف أنغولا، دفعا إلى المسارعة بتعزيز قدرة المفوضية على توفير المساعدة المادية للاجئين في المنطقة، خاصة في بوتسوانا، وناميبيا، وملاوي، وموزامبيق.

٤٣- وفي حين نجحت المفوضية في إعادة أكثر من ١ ٣٠٠ لاجئ ناميبي من بوتسوانا في عام ١٩٩٩، فقد أدت الآثار المتولدة عن الحرب في أنغولا إلى عكس اتجاه حركة الناميبيين فعادوا إلى البلد. وتلقى اللاجئون الذين تجاوز عددهم ١ ١٠٠ لاجئ، ومعظمهم من الناميبيين والأنغوليين والصوماليين، المساعدة المادية من المفوضية، بما في ذلك الأغذية الأساسية والتكميلية واللوازم المترلية الأساسية.

٤٤- وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، كانت ناميبيا قد استضافت أكثر من ٧ ٣٠٠ لاجئ من مجموعة من البلدان الأفريقية. وقد تأثر البلد بفعل عدم الاستقرار الناتج عن النزاع المسلح الدائر في جنوب أنغولا وهجمات الانفصاليين داخل البلد. وقد أدى وفود عدد كبير من اللاجئين الأنغوليين الجدد إلى قيام المفوضية باستعراض وإعادة تعديل برنامجها لمواجهة حالة الطوارئ الناشئة. فتم اتخاذ تدابير حماية عند مراكز عبور الحدود، بما في ذلك رصد أحداث الإبعاد، وفصل الذكور عن الإناث من اللاجئين، وإنشاء لجان لاستقبال اللاجئين.

٤٥- وفي موزامبيق، كان أكثر من ٨٠٠ لاجئ، من بين اللاجئين وملتمسي اللجوء المتواجدين في البلد والذين

يتجاوز عددهم ٤٠٠ ١، يعيشون في مخيمين في انتظار التماس حلول دائمة لهم. وقد ركزت أنشطة المفوضية في مجال الحماية على تحديد وضع اللاجئين من الأفراد، ولكن تأخر الحكومة في إجراء المقابلات واتخاذ القرارات قد ترك الكثيرين منهم في حالة انتظار. ومما أعاق أنشطة تعزيز الإدماج المحلي الافتقار إلى الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق التي يقيم فيها اللاجئون، وتزايد الكره لهم وانتفاء الالتزام بوجه عام.

٤٦- وظلت جنوب أفريقيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين الحضريين في المنطقة. وفي عام ١٩٩٩، قدر عددهم بما يزيد على ٠٠٠ ٦٠ لاجئ، بمن فيهم أكثر من ٠٠٠ ٣١ سجلتهم الحكومة. وتمت مساعدة غالبية اللاجئين من خلال شبكة المحافل الإقليمية المخصصة للاجئين. وكرست عمليات المساعدة التي قامت بها المفوضية أساسا لإعانة اللاجئين المعترف بهم على تحسين إمكانيات إدماجهم المحلي، بوسائل منها التدريب المهني واكتساب المهارات اللغوية.

باء - التطورات الإقليمية في الأمريكتين وفي منطقة البحر الكاريبي

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	
	الأمريكتان ومنطقة بحر الكاريبي
اللاجئون:	٦٨٠ ٧١٠
ملتمسو اللجوء:	١٣٠ ٦٠٧
اللاجئون العائدون:	٩٧٠ ٥
المشردون داخليا:	-
المشردون داخليا العائدون:	-
مجموعات أخرى مختلفة:	٢٠٠ ٢١
مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية:	٩٨٠ ٣٤٤ ١

النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) (بالاستناد إلى الجدول ١ من هذا التقرير)	
المساعدة في حالات	١٠٠ ٧٣
الطوارئ:	٠٠٠ ٧٢٤ ٢
الرعاية والإعالة:	٤٠٠ ٤٥٨ ٢
العودة الطوعية إلى الوطن:	٩٠٠ ٥١٤ ١٩
التوطين المحلي:	-
إعادة التوطين:	٦٠٠ ٦٥٣ ١
الدعم الإداري:	
المجموع الكلي:	٠٠٠ ٤٢٤ ٢٦

١ - كولومبيا

٤٧- أدى تفاقم النزاع في كولومبيا خلال عام ١٩٩٩ لا إلى تشريد واسع النطاق داخل البلد فحسب، بل أدى أيضا إلى حركات عبور للحدود. وأثار تدفق نحو ٠٠٠ ٤ كولومبي إلى فنزويلا وبنما القلق بشأن احتمال حدوث حركات عبور للحدود في المستقبل. وتسببت هذه التدفقات في تحول العمليات الإنسانية التي تقوم بها المفوضية من أنشطة التأييد والتشجيع إلى تقديم المشورة التقنية والخبرة القانونية لاعتماد أو تعديل التشريعات الوطنية وبناء القدرة والاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيدين الوطني والمحلي. وكنتيجة مباشرة لذلك، أنشأت المفوضية مكتب اتصال في اكوادور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وأصبح لها حضور ميداني في فنزويلا على الحدود مع كولومبيا. كما عززت المفوضية عمليات الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية والكنيسة الكاثوليكية سعيا لدعم القدرة المحلية على الاستجابة. وتستضيف اكوادور وفنزويلا في الوقت الحاضر أعدادا كبيرة من الكولومبيين ممن ليست لديهم وثائق هوية وفضلوا عدم ذكر أسمائهم لأسباب أمنية، ضمن أسباب أخرى. وتم تنفيذ مشروع توثيق نموذجي في

بنما واكوادور من خلال الكنيسة الكاثوليكية بالاتفاق مع حكومتي البلدين.

٤٨- وأسفر النزاع أيضا عن تشرد قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص داخل كولومبيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عهدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى المفوضية بتيسير التنسيق فيما بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة في كولومبيا لتقديم المساعدة إلى المشردين داخليا. وبناء على طلب المستشار الخاص للأمين العام المعني بكولومبيا، قامت المفوضية بتنسيق عملية وضع استراتيجية مشتركة بين الوكالات لإعادة الإدماج شملت الوكالات الإنسانية والإنمائية القائمة في كولومبيا.

٤٩- وبدأ تنفيذ خطة عمل المفوضية لصالح المشردين داخليا في منتصف عام ١٩٩٩ بعدما وافقت عليها الحكومة والمانحون في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتسعى الخطة إلى تعزيز تعاون المفوضية مع المؤسسات الوطنية التي تنهض بشؤون المشردين داخليا في جميع مراحل التشرد، من مرحلة الوقاية إلى مرحلة التماس الحلول لهم. وانصب التركيز في البداية على تعزيز القدرة التقنية والتشغيلية لشبكة التضامن Red de Solidarid، وهي المؤسسة الحكومية المنوطة بالمسؤولية المؤسسية الكاملة عن المشردين داخليا. وأنشئت في إطار هياكلها وحدة تقنية مشتركة لصالح المشردين داخليا. وقدمت المفوضية الدعم أيضا لنظام التسجيل الوطني وللمكتب الوطني لأمين المظالم من أجل إنشاء وحدة للمشردين داخليا. وجرى تناول قضايا الإنذار المبكر، والقدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ ووضع المعايير من خلال التدريب والمشاركة في إطار أفرقة عاملة شملت شركاء وطنيين ودوليين.

٢ - جنوب أمريكا الجنوبية

٥٠- أصبحت منظمات المجتمع المدني تؤدي دورا متزايد الأهمية بوصفها شريكة رئيسية في البحث عن حلول لمشاكل اللاجئين في المنطقة. ونتيجة لذلك، قامت مؤسسات المجتمع المدني في الأرجنتين والبرازيل بتلبية نحو ٣٠ في المائة من احتياجات اللاجئين في عام ١٩٩٩.

٥١- وظلت جهود توعية الجماهير وتكوين دوائر من المؤيدين تؤتي نتائج إيجابية في المنطقة. وأنشئت مؤسسة Argentina con ACNUR رسميا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ لتكوين دوائر من المؤيدين وتأييد أنشطة المفوضية في العالم أجمع. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية عدة أنشطة عامة في عام ١٩٩٩، مثل حملة جمع الأموال المشتركة بين المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل كوسوفو، وحصلت على مجانية الإعلام الصحفي والتغطية الدعائية على نطاق واسع في وسائط الإعلام الوطنية.

٥٢- وأضفي طابع رسمي على عدد من فرص إعادة التوطين في المنطقة في عام ١٩٩٩. وفي إطار اتفاق لإعادة التوطين تم التوقيع عليه مع حكومة شيلي في أوائل عام ١٩٩٩، وفدت مجموعة أولى من اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة إلى البلد في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وحذت حكومة البرازيل نفس الحذو بالتوقيع على اتفاق مماثل في آب/أغسطس ١٩٩٩. ومن المتوقع أن تضفي الأرجنتين صفة رسمية على برنامج لإعادة التوطين في عام ٢٠٠٠.

٣ - أمريكا الوسطى والمكسيك

٥٣- لقد أشرت آخر عودة جماعية للاجئين الغواتيماليين في تموز/يوليه ١٩٩٩ باختتام برنامج المفوضية للعودة إلى الوطن. وقد أفاد من هذا البرنامج نحو ٤٣ ٠٠٠ لاجئ منذ عام ١٩٩٢. وكثفت المفوضية جهودها لإشراك العائدين وجماعاتهم في العمل مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير

الحكومية، ودعت إلى إدراج جماعات العائدين في الخطط الوطنية والإقليمية.

٥٤- وواصلت حكومة المكسيك والمفوضية والمنظمات غير الحكومية تنفيذ خطة تثبيت الهجرة التي شملت ٢٠ ٠٠٠ لاجئ غواتيمالي في جنوب - شرق المكسيك. وفي عام ٢٠٠٠، يتوقع أن يحصل العدد المتبقي من اللاجئين الذين طلبوا التجنس على مساعدة المفوضية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وفي شياباس، حصلت بالفعل نسبة ٩٦ في المائة من اللاجئين على وثائق الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة المكسيك، في تموز/يوليه ١٩٩٩، أنها قررت التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها.

٥٥- وفي جميع بلدان المنطقة الفرعية، أمنت المفوضية حلولا دائمة للاجئين بتيسير حصولهم على تصاريح إقامة وعلى التجنس. وعرضت حكومتا بليز وكوستاريكا برنامجين للعفو عن الأجانب الموجودين بصورة غير شرعية بمنح إقامة دائمة لقرابة ٥ ٠٠٠ لاجئ و٢٥٠ لاجئا على التوالي، ممن كانوا قد وفدوا إلى هذين البلدين وقت اندلاع النزاع في أمريكا الوسطي في الثمانينات واصلت المفوضية وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للحماية والبرمجة لتمكين المؤسسات الوطنية من تحمل مسؤولية معالجة قضايا اللجوء.

٤ - كندا والولايات المتحدة

٥٦- ظلت أهداف المفوضية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية تركّز على الدعوة لتطبيق مبادئ الحماية الدولية، وتشجيع إعادة التوطين كحل دائم، وتعزيز الوعي العام، ودعم اللاجئين والبرامج الإنسانية التي تنفذها المفوضية. وفي عام ١٩٩٩، درست حكومة كندا اقتراحات لتنقيح قوانين وسياسات البلد بشأن الهجرة، بما في ذلك تلك التي تحكم اللجوء. ومن المنتظر أن يقدم وزير المواطنة والهجرة مشروع تشريع إلى البرلمان خلال عام ٢٠٠٠. وفي الولايات المتحدة، ينظر الكونغرس في اقتراحات تشريعية من شأنها أن تقصر تطبيق إجراء ''الإبعاد المعجّل'' للوافدين بدون وثائق رسمية على "طوارئ الهجرة"، وأن تفرض حدودا على الاحتجاز الإلزامي لملتمسي اللجوء. وقد أسهمت المفوضية في مبادرات الإصلاح في كلا البلدين بوسائل، من بينها، تقديم المشورة بشأن المبادئ ذات الصلة الواردة في القانون الدولي للاجئين، وأفضل الممارسات للجهات الحكومية المناظرة وللمنظمات غير الحكومية.

٥٧- وفي منطقة البحر الكاريبي، ركزت المفوضية جهودها على إرساء الأساس لحماية اللاجئين. وقد شمل ذلك تشجيع الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين والتشجيع على اتخاذ ترتيبات قانونية ومؤسسية للجوء على الصعيد الوطني، وتوفير اعتمادات لتلبية احتياجات اللاجئين. وأثبتت شبكة المفوضية في مجال الحماية، التي تتمحور حول أشخاص متطوعين في مجال الاتصال في ١٢ بلدا من بلدان الكاريبي، أنها وسيلة فعالة ورخيصة لتيسير هذه الجهود.

جيم - التطورات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	
	آسيا والمحيط الهادئ
اللاجئون:	١ ٠٢١ ٣٩٠
ملتمسو اللجوء:	١٣ ٥٥٠
اللاجئون العائدون:	١٩٧ ٥٢٠
المشردون داخليا:	٦١٢ ٥٠٠
مجموعات أخرى مختلفة:	-
المشردون داخليا العائدون:	٤٠
مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية:	١ ٨٤٥ ٠٠٠

النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) (بالاستناد إلى الجدول ١ من هذا التقرير)	
المساعدة في حالات الطوارئ:	٢٦ ٨١٨ ٠٠٠
الرعاية والإعالة:	١٧ ٥٢٨ ١٠٠
العودة الطوعية إلى الوطن:	٢٤ ٧٥٤ ٢٠٠
التوطين المحلي:	٥ ٣٤٦ ٠٠٠
إعادة التوطين:	٧٣ ٠٠٠
الدعم الإداري:	٣ ٧٢٩ ٦٠٠
المجموع الكلي:	٧٨ ٢٤٨ ٩٠٠

١ - جنوب آسيا

٥٨- كانت عملية العودة الطوعية إلى ميانمار محدودة بالنسبة للعدد المتبقي من اللاجئين المسلمين البالغ ٢٢ ٠٠٠ من المخيمات في بنغلادش، والتي استؤنفت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بعد انقطاعها لمدة عامين. ونتيجة للصعوبات الإجرائية التي أثارتها سلطات ميانمار لتخليص أوراق الراغبين في العودة إلى وطنهم، لم يعد سوى ١ ٥٠٠ شخص في عام ١٩٩٩. وحثت المفوضية كلتا الحكومتين على التعجيل بحالات العودة، وعقد اجتماع ثنائي بين حكومتي بنغلادش وميانمار لتبسيط عملية العودة إلى الوطن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ووافقت حكومة بنغلادش، في نفس الوقت، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، في أعقاب المناقشات التي جرت بين المفوضية والسلطات، على قيام اللاجئين غير الراغبين في العودة إلى وطنهم أو غير القادرين عليها في المستقبل القريب بتنفيذ أنشطة المساعدة الذاتية داخل المخيمات.

٥٩- وفي ميانمار، يسرت المفوضية وضع خطة إنمائية متكاملة للأمم المتحدة لمدة خمس سنوات من شأنها أن تسمح للوكالات الإنمائية بتولي تنفيذ الأنشطة التي تمولها المفوضية في ولاية راخين الشمالية بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وتمهيدا لذلك، شاركت في هذه الخطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفها جهات شريكة منفذة لأنشطة المفوضية. كما واصلت المفوضية رصدها الميداني لقضايا السياسة العامة والإدارة التي تمس العائدين من بنغلادش والسكان المحليين في ولاية راخين الشمالية، وواصلت الحوار مع السلطات الوطنية بشأن هذه القضايا.

٦٠- وقد أحرزت المحادثات الثنائية بين حكومتي بوتان ونيبال بشأن اللاجئين في مخيمات نيبال البالغ عددهم ٩٧ ٠٠٠ لاجئ تقدما بطيئا في عام ١٩٩٩. وجرت محادثات على مستويات حكومية عالية في كاتماندو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ووافقت الحكومتان على الشروع في التحقيق في حالات اللاجئين مع مواصلة البحث عن أرضية مشتركة بشأن المعايير المفصلة التي سيتم استخدامها. وعقدت اجتماعات ثنائية أخرى في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٠ لوضع الوسائل اللازمة للقيام بهذا التحقيق المشترك. وعرضت المفوضية تقديم المساعدة التقنية وتيسير عودة اللاجئين إلى وطنهم.

٦١- وفي سري لانكا، استمر النزاع المسلح بين السلطات السريلانكية وجبهة نمور تحرير تاميل إيلام الانفصاليين في تشريد المزيد من السكان إلى منطقة فاني الشمالية حيث قدر عددهم بنحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. وركزت المفوضية اهتمامها على تيسير حصول الأشخاص في المنطقة المتضررة بالنزاع على الحماية الوطنية. وظل الحوار قائما بين السلطات وجبهة نمور تحرير تاميل إيلام سعيا لتأمين سلامة ورفاه المشردين. وأتاح مركز مفتوح للإغاثة تدعمه المفوضية ملجأ يؤمّن سلامة نسبية للمتضررين بالنزاع. وكان دور المفوضية في مجال الحماية حاسما بشكل خاص عندما تصاعدت الأعمال الحربية في نهاية عام ١٩٩٩. وواصلت المفوضية

أيضا دعم المجتمعات المحلية المضيفة لمساعدتها على مواجهة تدفق المشردين، وبالتالي حدّت من نزوح أعداد أخرى. وعلاوة على ذلك، انصب الاهتمام على تشجيع التماس حلول دائمة للمشردين داخليا عن طريق مساعدة العائدين منهم على الاندماج من جديد في مناطق نشأتهم أو على الاستيطان في المجتمعات المحلية الجديدة.

٦٢- ويقدر أن ٠٠٠ ٧٠ لاجئ سري لانكي قد بقوا في المخيمات في الهند خلال عام ١٩٩٩. ولم تتسن إعادتهم إلى وطنهم خلال العام بسبب النزاع الدائر في سري لانكا. ومما أعاق جهود المفوضية الرامية إلى تشجيع نحو ٠٠٠ ١٦ لاجئ حضري في الهند، أغلبيتهم من أفغانستان، على تحقيق الاعتماد على الذات، الصعوبات التي ووجهت في قيام السلطات الهندية بإصدار وتجديد تصاريح الإقامة لاعتبارات أمنية. والتمس حل مؤقت لهذه المشكلة في آذار/مارس ٢٠٠٠ والأمل معقود على إمكانية المثابرة على بذل الجهود لتقليل اعتماد هؤلاء اللاجئين على الدعم المالي الذي تقدمه المفوضية. وواصلت المفوضية أيضا جهودها لزيادة التوعية بقضايا اللاجئين داخل المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والهيئات المهنية في الهند وذلك بعقد حلقات تدارس وحلقات دراسية للعاملين في المؤسسات الأكاديمية والموظفين الحكوميين والسلك القضائي.

٦٣- وحققت باستمرار المشاورات الإقليمية التي جرت في جنوب آسيا بشأن اللاجئين وحركات الهجرة تقدماً ملموساً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قامت مجموعة من الشخصيات البارزة من جنوب آسيا بإعداد تشريع وطني نموذجي بشأن اللاجئين وملتمسي اللجوء في المنطقة. وخلال عام ١٩٩٩، تركزت الجهود المبذولة على نشر هذا القانون النموذجي وزيادة التأييد لاعتماده. ومن المقرر أن يعقد اجتماع لمجموعة الشخصيات البارزة في عام ٢٠٠٠ لمناقشة التدابير الإضافية الواجب اتخاذها لتشجيع دول جنوب آسيا على اعتماد هذا القانون النموذجي.

٢ - شرق آسيا والمحيط الهادئ

٦٤- في شباط/فبراير ٢٠٠٠، منحت سلطات المنطقة الإدارية الخاصة في هونغ كونغ حق اللجوء للعدد المتبقي من اللاجئين الفيتناميين البالغ ٤٠٠ ١ ولمن يطلق عليهم اسم ''غير المواطنين'' في هونغ كونغ. وفي إطار هذا المخطط، سيتسنى للاجئين الحصول على الرعاية الاجتماعية فضلا عن تأهيلهم للحصول على الجنسية من هونغ كونغ بعد سبع سنوات. ويمثل هذا القرار ذروة التدابير التي اتخذتها المفوضية بشأن الاعتماد على الذات والإدماج المحلي على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.

٦٥- وأنهت المفوضية مساعدتها للاجئين الفييتناميين على التوطين المحلي في الصين في نهاية عام ١٩٩٩، كما كان مقررا. وتواصل تقديم المساعدة في إدارة مخطط ائتماني متجدد بدأ تطبيقه في عام ١٩٩٤، وسمح للاجئين بتحقيق الاعتماد على الذات، حتى يستمر اللاجئون والمجتمعات المضيفة في الاستفادة من فرص العمل التي يتم إنشاؤها في إطار هذا المخطط.

٦٦- وفي تموز/يوليه-آب/أغسطس ١٩٩٩، أدت المشاورات الثلاثية بين حكومة جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وحكومة تايلند والمفوضية إلى تنظيم عودة العدد المتبقي من اللاوسيين في تايلند البالغ ١٦٠ ١ ممن تحدد أنهم لم يستوفوا معايير اللاجئ المعترف بها دوليا. واختتم بذلك الفصل الأخير من خطة العمل الشاملة السابقة للاجئي الهند الصينية في تايلند. وستتواصل إعادة إدماج العائدين وتقديم المساعدة لرصد هذه العودة في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية على مدار عام ٢٠٠٠. كما ستواصل المفوضية

السعي أيضا لالتماس حلول لإعادة توطين العدد المتبقي من اللاجئين البالغ ١١٦ في مخيم بان نافو.

٦٧- وفي أيار/مايو ١٩٩٩، انتهت المفوضية من تسجيل الـ ٧٠٠ ٩٩ شخص، الذين هم أساسا لاجئون من ميانمار ينتمون إلى جماعتي كارين وكاريني ويقيمون في ١١ مخيما على امتداد الحدود بين تايلند وميانمار. ونجحت عملية نقل نحو ١٥٠ ١٥ لاجئا من مخيمين معرضين للغارات التي تشن على الحدود إلى موقع داخلي أكثر أمنا خلال العام. وواصلت المفوضية تعاونها بنشاط مع حكومة تايلند بشأن قبول وافدين جدد في المخيمات. ورغم تعدد حوادث الأمن التي وقعت خلال العام، فقد كررت حكومة تايلند سياستها للاستمرار في توفير اللجوء المؤقت للاجئي ميانمار في تايلند.

٦٨- واستكملت عملية عودة العدد المتبقي من اللاجئين الكمبوديين البالغ ٠٠٠ ٤٧ في المخيمات في تايلند في آذار/مارس ١٩٩٩. واستمرت المفوضية في رصد حماية العائدين إلى كمبوديا خلال عام ١٩٩٩ وفي تعزيز إعادة إدماجهم بتنفيذ مشاريع مجتمعية. وفي عام ٢٠٠٠، سينصب الاهتمام على تعزيز الروابط بين الوكالات الإنمائية لتأمين استدامة اندماج العائدين على مدى أطول.

٣ - تيمور

٦٩- تسبب اندلاع العنف في تيمور الشرقية، إثر إعلان نتائج استفتاء ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن الاستقلال، في تشريد نسبة ٧٥ في المائة من السكان وتدمير المساكن الخاصة والأبنية والمرافق العامة تدميراً واسع النطاق. كما تشرد ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص داخل تيمور الشرقية، وهرب حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ آخرين إلى تيمور الغربية وإلى مناطق أخرى في إندونيسيا. واستجابت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للاحتياجات الإنسانية العاجلة للأشخاص المشردين في تيمور الشرقية وللاجئين في مخيمات في تيمور الغربية، إذ قامت بتوفير الإغاثة العاجلة والنقل والبترين. ونفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عملية عودة طوعية واسعة النطاق إلى الوطن. ومنحت اللاجئين حق الاختيار الحر في العودة إلى تيمور الشرقية، رغم استمرار مجموعات الميليشيا في تهديدها ومعارضتها الشديدة. وبحلول منتصف شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، عاد من إندونيسيا ومن أماكن أخرى أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ شخص إلى تيمور الشرقية. ونفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة برنامجاً لإعادة توطين غالبية اللاجئين بطريقة منظمة.

٧٠- وفي تيمور الشرقية، تيسر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية إعادة إدماج العائدين، بالعمل على تأمين المأوى للذين دُمرت منازلهم. ويتوقع أن ينجز، بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، إصلاح ٠٠٠ ٣٥ وحدة سكنية لاستيعاب ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص. وترمي المناقشات الجارية بين البنك الدولي وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى ضمان تحقيق انتقال فعال من أنشطة تنفذ في المقام الأول لإعادة الإدماج إلى أنشطة تحقق على المدى البعيد إعادة تأهيل المجتمع المحلي وتطويره وإحلال الوفاق فيه.

٧١- ولقد أبرمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ مذكرة تفاهم مع حكومة إندونيسيا التي وضعت إطار عمل لحماية اللاجئين وأكدت على الطابع الطوعي لبرنامج العودة إلى الوطن في تيمور الشرقية. ورغم هذا الاتفاق، لا يزال الوصول إلى اللاجئين في تيمور الغربية أمراً يثير المشاكل وبالتالي يصعب تحديد عدد اللاجئين الذين بقوا في تيمور الغربية. ومع ذلك، لم تشكل هذه الصعوبات عائقاً أمام المفوضية ولا استمرار

الميليشيات في تهديدها ووعيدها. بل واصلت المفوضية تنفيذ مهامها الموكلة إليها في تيمور الغربية، بما في ذلك قيامها بحملة إعلامية واسعة ونشطة لتعزيز إعادة التوطين. وإضافة إلى ذلك، وضعت المفوضية بالتعاون مع الحكومة خططاً لدعم إدماج هؤلاء الذين يرغبون في البقاء في إندونيسيا إدماجاً محلياً.

٧٢- وشكلت المشاورات الحكومية التي جرت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتعلقت بالنهج الإقليمية المتبعة فيما يخص اللاجئين والأشخاص المشردين محفلاً مفيداً لبلدان تلك المنطقة لتناقش فيه مسائل اللاجئين والمسائل المتعلقة بالهجرة. وانعقد في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩ الاجتماع الرابع لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، وشاركت في استضافته كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة نيبال. ونظراً للتنوع الذي تتسم به المنطقة، أوصى الاجتماع بأن تعقد الاجتماعات دون الإقليمية واجتماعات الخبراء في الفترة الفاصلة بين الجلسات العامة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عُقد في كمبوديا أول اجتماع دون إقليمي لبلدان الميكونغ. وبُحثت خلاله مسائل تتعلق بإعادة إدماج العائدين وببناء قدراتهم. أما الاجتماع دون الإقليمي الثاني، فقد عُقد في نيوزيلندا في شباط/فبراير ٢٠٠٠، بمشاركة موظفين رسميين من بلدان تقع في المحيط الهادئ. وبحث المشاركون الاستعدادات لحالات الطوارئ ومسألتي بناء القدرات والاتجار في الأشخاص. وجرى تحديد مواعيد زمنية لانعقاد مزيد من الاجتماعات دون الإقليمية واجتماعات الخبراء خلال العام ٢٠٠٠.

دال - التطورات الإقليمية في أوروبا

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	
	أوروبا
اللاجئون:	٢ ٥٢٧ ٧٧٠
ملتمسو اللجوء:	٥٣٤ ٤٩٠
اللاجئون العائدون:	٢ ٩٢٠
المشردون داخلياً:	١ ٣٤٦ ٥٠٠
المشردون داخلياً العائدون:	٦٥ ١٠٠
مجموعات أخرى مختلفة:	١ ٢٧٩ ٠١٠
مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية:	٥ ٧٥٥ ٧٩٠
المساعدة في حالات الطوارئ:	٨ ٠٥٨ ٩٠٠
الرعاية والإعالة:	٣١ ٤٩٩ ٧٠٠
العودة الطوعية إلى الوطن:	١٢٧ ٦٠٠
التوطين المحلي:	٣٠ ١٧٢ ٤٠٠
إعادة التوطين:	٤٥٣ ٦٠٠
الدعم الإداري:	٤ ٥٩٥ ١٠٠
المجموع الكلي:	٧٤ ٩٠٧ ٣٠٠

١ - أوروبا الغربية

٧٣- اتسمت مسألة توفير الحماية لآلاف اللاجئين الذين تدفقوا من مقاطعة كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالأهمية بالنسبة إلى المفوضية. وشملت تحركات اللاجئين نحو أوروبا الغربية آلافاً عديدة من الأشخاص تنفيذاً لبرنامج ترحيل إنساني وُضع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. فخلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩ وحده، بلغ عدد من الكوسوفيين الذين وصلوا بصورة تلقائية إلى أوروبا الغربية لطلب اللجوء نحو ٢٠ ٠٠٠

شخص، ما يعادل تقريباً العدد الكلي لملتمسي اللجوء من جميع الجنسيات الأخرى خلال الشهر ذاته.

٧٤- وعلى الرغم من أن حكومات أوروبا الغربية قد استجابت عموماً لأزمة كوسوفو بطريقة إيجابية وسخية، تابعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمزيد من القلق التطورات التشريعية والقضائية والمتعلقة بالسياسة العامة التي تؤثر بوجه عام على إمكانات اللجوء. وعلى الصعيد الوطني وصعيد الاتحاد الأوروبي، واصلت توجيهات السياسة العامة تركيزها على الممارسات التقييدية التي وضعت بهدف الحد من الهجرة. وأثرت هذه الممارسات تأثيراً كبيراً على حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء.

٧٥- إن ضرورة كفالة تحقيق توازن سليم بين دخول الأشخاص المضمون ممن يحتاج إلى حماية دولية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وبين التدابير الشرعية لكبح عمليتي الهجرة والتهريب غير النظاميتين لا تزال تشكل محور نقاش يدور بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي ومؤسساته ودوله الأعضاء. وحدث تطور مشجع تمثل في الزخم الذي وفّره مؤتمر قمة تمبيري لبلدان الاتحاد الأوروبي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لوضع استراتيجية شاملة ومشتركة لاتحاد أوروبي مستقبلي موسع بشأن اللجوء والهجرة في أوروبا. ولقد أدرك مؤتمر قمة تمبيري تماماً أنه من الضروري أن تواصل هذه الاستراتيجية المتكاملة تركيزها المتميز على ”الاحترام المطلق للحق في طلب اللجوء“ وأن يستند أي نظام لجوء موحد إلى التطبيق الكامل والشامل لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥١.

٧٦- وازداد العدد الكلي لطلبات اللجوء إلى بلدان أوروبا الغربية بنسبة تقدر بنحو ١٩ في المائة في عام ١٩٩٩ بالمقارنة مع عام ١٩٩٨. وما زالت ألمانيا تستقبل العدد الأكبر من أصحاب طلبات اللجوء، وتليها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وسويسرا وهولندا وبلجيكا.

٢ - أوروبا الوسطى

٧٧- ركزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعمالها في المنطقة في عام ١٩٩٩ على مساعدة البلدان لكي تعدل تشريعاتها المتعلقة باللجوء بحيث تنسجم مع ما تنص عليه تشريعات الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية القائمة. وقدمت هذه المساعدة من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي الأفقي لمساعدة بولندا وهنغاريا على إعادة تشكيل هياكل الاقتصاد. ولقد ساعد التعاون الناتج على تعزيز التعاون وأتاح الفرص للنظراء في أوروبا الوسطى للربط الشبكي ولتشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المعلومات. وشُكلت فرق عمل وطنية (ينتمي أغلب أعضائها إلى الجهاز القضائي والمنظمات غير الحكومية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) لمتابعة العملية ويتوقع استمرارها لمدة سنتين بعد الانتهاء من مشروع المساعدة المقدمة لبولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد.

٣ - أوروبا الشرقية

٧٨- تدهورت الحالة في الشيشان في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وشُرد نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص في صيف عام ١٩٩٩ إثر اندلاع القتال، في داغستان المجاورة، بين مجموعات شيشانية مسلحة والقوات الروسية. ومن ناحية أخرى، هرب أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص إلى الجمهوريات المجاورة، لا سيما إنغوشيا، بعد نشوب النزاع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، كما هرب آلاف عديدة إلى جورجيا وشُرد آخرون إلى كازاخستان. وفي الوقت الذي عادت فيه آلاف عديدة من الشيشانيين إلى بعض المناطق في الشيشان التي لا تزال تحت السيطرة الروسية، غادر أيضاً الكثير منهم نظراً لاستمرار حالة انعدام الأمن، ولتدمير منازلهم ولرداءة

الهياكل الأساسية العامة. وابتداء من آذار/مارس ٢٠٠٠، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة لنحو ٠٠٠ ١٨٠ شخص مشرد في إنغوشيا من خلال برنامج مشترك بين وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ. ويتوقع عودة الغالبية إلى وطنهم في المستقبل القريب.

٧٩- وفي عام ١٩٩٩، ظهرت هناك بعض المؤشرات الإيجابية في عملية تسوية النزاع المتعلق ناغورني كاراباخ، وذلك بعد أن قدمت مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مبادرات جديدة وإثر الاتصالات الثنائية التي حصلت بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان. وفي مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أكد كل من الرئيسين مجدداً على مواصلتهما دفع عملية السلام وطالبا بإعادة تنشيط عملية مجموعة مينسك لحشد دعم المجتمع الدولي من جديد.

٨٠- وقد ازداد تركيز اهتمام برنامج المساعدة في أرمينيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعزيز عملية تجنيس اللاجئين من العرق الأرمني، واعتماد التشريعات المناسبة وبناء القدرات المحلية للتنفيذ. وظل التجنيس يعد وسيلة هامة لتيسير عملية إدماج اللاجئين في المجتمع الأرمني وللتقليل من حالات انعدام الجنسية. وبالتوازي مع ذلك، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديمها المساعدة للفئات الأكثر ضعفاً من اللاجئين وواصلت تنفيذ أنشطتها الطويلة الأجل المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٨١- وأصدر البرلمان الأرمني في آذار/مارس ١٩٩٩ قانوناً وطنياً يتعلق باللاجئين، وذلك بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدمتها أثناء مرحلة الصياغة. وستواصل المفوضية تقديم مساعدتها للسلطات من أجل تطوير إجراءات التنفيذ الوطنية، بما في ذلك تحديد وضع اللاجئين.

٨٢- وبينما لم يتحقق حتى الآن تقدماً هاماً نحو إيجاد تسوية سياسية للنزاع بشأن ناغورني كاراباخ، انتقل برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أذربيجان إلى المرحلة الإنمائية الأطول أجلاً التي تركز تركيزاً شديداً على إدماج اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وإن ذلك قد تطلب تعاوناً أوثق مشتركاً بين الوكالات مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الوطنية المختصة في مسعى مشترك لإصلاح أقاليم البلد المتضررة من الحرب. ووضعت هذه الاستراتيجية لتيسير عملية عودة الأشخاص المشردين داخلياً إلى المنطقة ومن أجل إيجاد ظروف تؤهل في الوقت ذاته من لم يتمكنوا بعد من العودة لكي يعتمدوا على أنفسهم.

٨٣- ولقد صدر في أيار/مايو ١٩٩٩ قانون جديد يتعلق باللاجئين في أذربيجان. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة للسلطات على تطوير إجراءات التنفيذ الوطنية، بما في ذلك تحديد وضع اللاجئ.

٨٤- ولم يكن هناك تحرك يذكر نحو إيجاد حل للنزاع في جورجيا حول وضع الأبخاز، إلا أنه كانت هناك بعض المؤشرات الإيجابية بإحراز تقدم نحو إيجاد تسوية للنزاع حول جنوب أوستيا. كما تدهورت في كلتا المنطقتين في ذلك العام الأوضاع الأمنية، بما في ذلك الأوضاع الأمنية للعاملين في الشؤون الإنسانية. وأدى النزاع في الشيشان إلى هرب ما يقرب من ٠٠٠ ٧ لاجئ إلى جورجيا في الفترة ما بين نهاية عام ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠، حيث تلقوا مساعدة مادية محدودة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٨٥- وبحلول شهر أيار/مايو ١٩٩٩، حصل على الجنسية الأوكرانية ٠٠٠ ٢٥ من عديمي الجنسية بحكم القانون من الذين رحلوا سابقاً إلى القرم، ويعود ذلك إلى حد ما إلى الحملة التشجيعية التي قادتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واستفادت غالبية المجموعة الثانية يزيد عددها على ٠٠٠ ٥٣ شخص، من أصل ما مجموعه ٠٠٠ ٦٢ شخص بحاجة إلى الجنسية الأوكرانية، من إجراء مبسّط اتفق عليه البَلدان إثر ترتيبات وتسهيلات أجرتها المفوضية بهذا الشأن، وذلك بعد أن طُلب إلى أفراد المجموعة التخلي أولاً عن جنسيتهم الأوزبكية.

٨٦- وفي تركيا، فإن وصول ٠٠٠ ١٨ لاجئ من كوسوفو والتغطية الإعلامية البارزة للأزمة الشيشانية الإنسانية قد حركا مشاعر تعاطف قوية في الجمهورية التركية وقدما حافزاً جديداً لتنفيذ برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلاد. وعُززت علاقات العمل بين المفوضية والحكومة إلى جانب تطوير الأنشطة الجديدة للمفوضية في ميداني التدريب والتعاون التقني. وإن قبول الاتحاد الأوروبي لتركيا كمرشح رسمي للعضوية قد بعث الأمل في أن تصبح قوانين البلد المعنية باللجوء أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية. لقد تحسنت بوجه عام، حالة اللجوء والحماية التي توفر للاجئين غير الأوروبيين بعد أن حدثت هذه التطورات الإيجابية. ومع ذلك، فرغم تخفيف عوائق إجرائية محددة تعترض تطبيق النظام الوطني للجوء، لا يزال يتعين على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التدخل ضمن إطار مسؤوليتها القانونية في حالات فردية كثيرة. ولقد تم تقريباً إعادة توطين جميع اللاجئين المعترف بهم وفقاً لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤ - متابعة المؤتمر المنعقد بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين وحركات الهجرة ذات الصلة في كومنولث الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة

٨٧- من المقرر أن تُختتم أعمال متابعة مؤتمر كومنولث الدول المستقلة بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين وحركات الهجرة ذات الصلة في منطقة كومنولث الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة؛ المعقود في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٦، أثناء فترة انعقاد الدورة الختامية للفريق التوجيهي المقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وإثر صدور توصية عن الاجتماع ما قبل الأخير للفريق التوجيهي الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٩، أنشئ فريق عامل تمثلت مهمته في تقييم التقدم المحرز وتقديم توصيات إلى الفريق التوجيهي بشأن ماهية طبيعة أي جهد إضافي يُبذل لدعم تنفيذ برنامج العمل. واستنتج الفريق العامل الذي اجتمع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، بعد أن نظر في التقرير المرحلي للتقييمات، أن التشاور والدعم الدوليين ظلا أمرين ضروريين لتعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وتقرر أن يعقد الاجتماع الثالث في أيار/مايو ٢٠٠٠، وسيتناول توصيات تتعلق بطريقة مواصلة هذا التعاون.

هاء - التطورات الإقليمية في جنوب شرقي أوروبا

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (استناداً إلى الجدول الثالث من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	
	جنوب شرقي أوروبا
اللاجئون:	٦١٥ ٩٠٠
ملتمسو اللجوء:	٨٠
اللاجئون العائدون:	٩٥٠ ٢٠٠
المشردون داخلياً:	١ ٠٩٤ ٧٠٠
المشردون داخلياً العائدون:	٣١٢ ٢٠٠
مجموعات أخرى متنوعة:	-
مجموع اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية:	٢ ٩٧٣ ٠٨٠

مجموع النفقات في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة) (استناداً إلى الجدول ١ من هذا التقرير)	
المساعدة في حالات الطوارئ:	١٠٠ ٨٨٤ ١٤٤
العودة الطوعية إلى الوطن:	٦٠٠ ٦٩٥ ١٥٢
الرعاية والإعالة:	٣٠٠ ٣٠٩ ٣١
التوطين المحلي:	٢٠٠ ٦٥٤ ٢٥
إعادة التوطين:	٢٠٠ ٦١٢
الدعم الإداري:	٩٠٠ ١٨٩ ٧
المجموع الكلي:	٣٠٠ ٣٤٥ ٣٦٢

٨٨- وأدى النزاع الذي نشب في كوسوفو خلال عام ١٩٩٩ إلى تجدد حالات التشرد والمعاناة على نطاق واسع. ولقد تشرد، بحلول نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من العام، ما يقرب من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص، منهم ٠٠٠ ٢٦٠ شخص مشرد في المقاطعة ذاتها. وتفاقم النزاع في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩، ليصبح أزمة دولية. وقامت قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) بتوجيه ضربات جوية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أدت إلى هروب نحو مليون شخص من ألبان كوسوفو من منازلهم. وفي الفترة الواقعة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ١٩٩٩ لوحدها، هرب أكثر من ٠٠٠ ٨٥٠ شخص من أصل ألباني إما إلى مناطق أخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو إلى بلدان مجاورة، وبخاصة ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٨٩- وشكلت الهجرة الجماعية الواسعة النطاق من كوسوفو واحدة من عمليات الطوارئ التي شملت اللاجئين السياسيين الأشد تعقيداً وكثافة في التاريخ. ورغم صعوبات الوضع، بلغت العملية الإنسانية هدفها الأساسي، الذي تمثل تحديداً في ضمان الأمن لمئات الآلاف من اللاجئين وتلبية احتياجاتهم العاجلة الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. ومن ناحية أخرى، فإن إدارة أزمة بهذا الحجم، وفي سياق مسيّس للغاية يعد تحدياً كبيراً، لم تقو على مواجهته في بداية الأمر قدرات الحكومات المضيفة. وتجاوزت مؤقتاً التحديات الإنسانية قدرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها في تقديم المساعدة الإنسانية. وواجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية، لدى استجابتها الأولية للهجرة الجماعية، نقصاناً في الموارد ومشاكل حماية على قدر متساوٍ من الخطورة. ومن بينها الصعوبات السياسية في ضمان الدخول إلى الأماكن الآمنة، والمشاكل العملية المتمثلة في نصب خيم كافية وعلى نحو سريع وفضلاً عن مشاكل تتعلق بأمن الأشخاص.

٩٠- وإضافة إلى جهود الإغاثة على نطاق واسع، التي بذلتها وكالات الإغاثة المدنية تبين أن الدعم السوقي العاجل الذي قدمه حلف الناتو يعد أساسياً لضمان قبول اللاجئين ولاحتواء الأزمة الإنسانية. كما كانت هناك عوامل هامة أخرى تمثلت في سياسة اللجوء إلى ألبانيا المتسمة بالتسامح؛ وضيافة كريمة قدمتها العائلات المضيفة في كل من ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود؛ واقتسام الأعباء الدولية بموجب برنامج إنساني للترحيل. وضمن إطار هذا البرنامج الأخير، الذي نفذته كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، قدمت المساعدة إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠ لاجئ لانتقالهم بصورة مؤقتة من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى بلدان ثالثة.

٩١- ونجمت تحديات رئيسية عن التعاون بين جهات إنسانية وعسكرية فاعلة أثناء استجابتها للأزمة، لا سيما عندما تعلق الأمر بالمحافظة على الطابع المدني والحيادي للأعمال الإنسانية. وبات من المسلم به على نطاق واسع أن وجود عدد وافر من الاستجابات الثنائية والمستقلة للأزمة قد أضعف كذلك من عملية التنسيق المتعدد الأطراف للمساعدة.

٩٢- وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة التي تلت إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، عادت إلى كوسوفو غالبية اللاجئين، الذين شردوا في الفترة الأخيرة على نحو سريع ومفاجئ يشابه تقريباً الطريقة التي هربوا بها. واستطاعت المفوضية أن تحول برنامجها بسرعة من عملية دولية كبيرة لإغاثة اللاجئين إلى جهود لإعادة اللاجئين إلى الوطن طموحة بالقدر ذاته الذي تسعى فيه لإدماجهم، بما في ذلك تنفيذ برنامج هام لتوفير المأوى في حالات الطوارئ لمئات الألوف من الذين عادوا قبل حلول فصل الشتاء. ورغم الصعوبات السوقية التي اعترضت الجهود الإنسانية، بما في ذلك حالات الاحتقان على الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو، حقق البرنامج أهدافه الأساسية بأن تجنب حدوث أزمة إنسانية خلال فصل الشتاء.

٩٣- ومما يدعو للأسف حدوث هجرة جماعية من غير الألبان بعد أن عاد اللاجئون إلى كوسوفو بأعداد كبيرة. وبوجه عام، فإن حالة الأقليات في الإقليم ظلت تتسم بالهشاشة. ورغم الجهود القصوى التي تبذلها كل من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو، التي لولاها لساءت الحالة أكثر مما كانت عليه، ساد هناك جو من العنف والإفلات من العقاب، فضلاً عن ممارسة التمييز على نطاق واسع وضد كل من هو ليس بألباني والتحرش بهم وتوجيه التهديدات إليهم. وأدى ذلك إلى رحيل مئات الآلاف من غير الألبان في كوسوفو، لا سيما إلى مناطق أخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولقد ظل هذا الأمر يحظى باهتمام وانشغال كبيرين لدى جميع الوكالات الإنسانية في كوسوفو، كما بات يشكل محور اهتمام البرامج الإنسانية لعام ٢٠٠٠.

٩٤- وكان عام ١٩٩٩ سنة سلام رابعة في البوسنة والهرسك كما في كرواتيا. وإنه رغم الجهود المستمرة للتشجيع على العودة والوفاق، بقي عدد اللاجئين والمشردين داخلياً داخل المنطقة ومنها مرتفعاً. وظلت العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية تعيق العودة. وتقع منازل الغالبية العظمى لهؤلاء الذين بقوا مشردين في مناطق، إذا ما عادوا إليها، فإنهم سيشكلون فيها جزءاً من جماعة أقلية. ولقد أخفقت في حالات كثيرة السلطات في ترجمة التزاماتها المعلنة على جميع المستويات إلى إجراءات من شأنها أن تجد حلولاً للمشردين. فخلال النصف الثاني من هذا العام، وفي الوقت الذي بقيت فيه عقبات سياسية وقانونية وإدارية واقتصادية كثيرة تراوح مكانها، أحرز بعض التقدم المشجع بشأن حالات عودة محددة. وحصلت هناك زيادة ثابتة في حالات عودة الأقليات في البوسنة والهرسك إلى مناطق اعتبرت بوجه خاص مناطق صعبة. ووصل عدد العائدين إلى كرواتيا وداخلها نحو ١٠٠ ٠٠٠ عائد، سجل منه أكثر من ٣٠ ٠٠٠ حالة عودة في عام ١٩٩٩ وحده. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور وسيط لوضع مشاريع خاصة بالعودة إلى البوسنة والهرسك وإلى كرواتيا ضمن إطار عمل قرره في عام ١٩٩٩ ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا.

٩٥- وخلال هذا العام، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استعراضاً للاستراتيجيات الإقليمية أثناء اجتماعين عقدهما الفريق العامل الرفيع المستوى التابع لمجلس تنفيذ السلام. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، ركز الفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية على الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ التي تواجه اللاجئين في كوسوفو. وركز اجتماع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ على ضرورة بذل الجهود مجدداً لإيجاد حلول لمسألة التشرد ضمن إطار اتفاق دايتون. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة عمل إقليمية مستكملة راعت كلا التغييرين فيما يتعلق بكل من المناخ اللازم لإيجاد حلول دائمة وبوضع ميثاق لتحقيق

الاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا. فلقد قدمت الخطة مشاريع وضعتها المفوضية فيما يخص العائدين وما يحتاجونه لإعادة البناء، وركزت على ضرورة تعزيز توافر سبل البقاء للعائدين من خلال إقامة الأنشطة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي إلى توفير فرص العمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٩٦- وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاركتها على نحو فعال في أنشطة التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ في أماكن تشرد سكاني محتمل في المنطقة، ومثال ذلك الجبل الأسود والسنجق وجنوب صربيا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

واو - التطورات الإقليمية في آسيا الوسطى، وجنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (استنادا إلى الجدول الثالث من هذا التقرير وإلى هيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط
اللاجئون:	٣ ٤٨٢ ٨٠٠
ملتمسو اللجوء:	٢٢ ٨٠٠
اللاجئون العائدون:	٤٣٤ ٣٠٠
المشردون داخليا العائدون:	١٠ ٠٠٠
مجموعات أخرى متنوعة:	١٧٥ ٦٠٠
مجموع السكان الذين تعنى بهم المفوضية	٤ ٣٨٩ ٧٠٠

مجموع النفقات في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة) (استنادا إلى الجدول ١ من هذا التقرير)	
المساعدون في حالات الطوارئ	-
الرعاية والإعالة:	٤١ ٠٤١ ١٠٠
العودة الطوعية إلى الوطن:	١٨ ٢٧٣ ٦٠٠
التوطين المحلي:	١١ ٨٢١ ٤٠٠
إعادة التوطين:	٨٦٠ ٨٠٠
الدعم الإداري:	٧٦ ٠٨٤ ١٠٠
المجموع الكلي:	٧٦ ٠٨٤ ٨٠٠

٩٧- وفي غياب حلول شاملة لمشاكل اللاجئين في المنطقة، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ تشجيع التوصل إلى حلول دائمة وتيسيرها وتنفيذها حيثما أمكن بينما تابعت تقديمها المساعدة لتوفير الحماية والرعاية والإعالة في بلدان اللجوء في المنطقة. ووصف البعض هذه المنطقة بأنها تضّم أكبر عدداً من اللاجئين ودامت أوضاعهم على حالها أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، إذ إنها نجمت عن نزاعات داخلية لا يزال إيجاد حلول لها أمراً عويصاً للغاية.

٩٨- وتمثلت أهمّ عملية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آسيا الوسطى في إعادة توطين اللاجئين الطاجيك من تركمانستان وقيرغيزستان. ففي عام ١٩٩٩، عاد إلى موطنهم في هذين البلدين ٤ ٦٧٠ لاجئاً من الطاجيك. وإضافة إلى ذلك، نجحت المفوضية في تنفيذ استراتيجيتها لبناء قدرات مؤسسية ووطنية وفي دعمها والمحافظة عليها ولوضع أطر قانونية لحماية اللاجئين في المنطقة ومساعدتهم. ولقد انضمت أربعة بلدان من بلدان

آسيا الوسطى الخمسة إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وأصبح لديها بعض التشريعات الوطنية التي تتعلق باللاجئين وإدارة شؤونهم.

٩٩- وفي جنوب غرب آسيا، ورغم عدم التوصل إلى تسوية سياسية وإلى إحلال سلام شامل في أفغانستان، عاد في عام ١٩٩٠ أكثر من ٠٠٠ ١٦٠ لاجئ أفغاني إلى وطنهم. ومن ناحية أخرى، من غير المحتمل أن تعود إلى أفغانستان في المستقبل القريب الغالبية العظمى البالغة ٢,٦ مليون لاجئ أفغاني التي ظلت في كل من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. إلا أن تحقيق سلام أشمل واستقرار داخلي أعم وتنفيذ المزيد من الأنشطة الإنمائية التي من شأنها أن تخلق ظروفاً تؤدي إلى إرساء دعائم المجتمعات المحلية مجدداً وإلى إيجاد الفرص الاقتصادية وأوجه أخرى من الحياة الطبيعية داخل البلاد تعد جميعاً أموراً ضرورية. ومن الناحية الإيجابية، فقد اتفقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منتصف شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠ مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية على تنفيذ برنامج مشترك ييسر العودة الطوعية إلى الوطن لمواطنين أفغان لا يحملون وثائق رسمية ويعيشون في جمهورية إيران الإسلامية، في حين أنها وفرت لهؤلاء الذين لا يستطيعون العودة إمكانية تلقي الحماية والمساعدة في جمهورية إيران الإسلامية.

١٠٠- أما في شمال أفريقيا، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواصل أداء دورها المتمثل في الحماية وتقديم المساعدة المطلوبة لرعاية اللاجئين وإعالتهم، ريثما ينفذ حل دائم لمشكلة اللاجئين الصحراويين. وتبذل الجهود بالتعاون مع السلطات المعنية من أجل اتخاذ نهج جديد لتطبيق هذا البرنامج بترتيب احتياجات اللاجئين التي لا يمكن تلبيتها من خلال مصادر أخرى وفقاً للأولويات. ولقد جرى تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لغاية ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ بغية إتاحة الفرصة لإجراء مزيد من المناقشات من أجل تحديد حلول عملية للنزاع حول الصحراء الغربية. وريثما تتفق الأطراف على حل عملي، ستواصل المفوضية مراقبة التطورات وإعادة النظر في أنشطتها وخططها التحضيرية بهدف تعديل وتيرة العملية السياسية الجارية.

١٠١- وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ الحماية والمساعدة لنحو ٠٠٠ ١٣٢ لاجئ في الشرق الأوسط. ويعيش اللاجئون في منطقة الشرق الأوسط في أغلب الأحيان في أماكن حضرية، إلا أن هناك من يعيش منهم كذلك في مخيمات في كل من العراق والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية. ولقد بذلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهوداً كبيرة خلال العام ١٩٩٩ بغية تعزيز قدراتها في مجال تحديد وضع اللاجئ وتجهيز إعادة التوطين في المنطقة. وأسفرت هذه الجهود عن تعزيز الحماية وتوفير مزيد من الفرص لإيجاد حلول دائمة للاجئين المستحقين وخفض تواتر التحركات غير القانونية لملتمسي اللجوء في المنطقة. ونتيجة لذلك، أعيد توطين ما يقرب من ٥٠٠ ٥ في عام ١٩٩٩ في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وتمكن نحو ٠٠٠ ١٧ لاجئ من العودة إلى وطنهم. وإضافة إلى ذلك، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تطوير وتوسيع نطاق علاقاتها مع كل من الحكومات والجامعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومع مؤسسات أخرى بهدف وضع قانون يتعلق باللاجئين ودعم عملية الانضمام إلى اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وتمكين المؤسسات الوطنية من إدارة عملية حماية ومساعدة ملتمسي اللجوء واللاجئين في المنطقة على نحو يتسم بمزيد من الفعالية.

الفصل الرابع

مواضيع البرنامج وأولوياته

ألف – اللاجئات

١٠٢- تابعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ استراتيجية استهدفت النهوض باللاجئات وإدماج المنظور المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ورُكز بوجه خاص على أنشطة الإدماج في شعبة الدعم التشغيلي وفي النظام الجديد بأكمله لإدارة العمليات الذي يدبر البرامج الإنمائية والتخطيطية والتنفيذية للمفوضية. ولقد أُدمج المنظور المتعلق بالمساواة بين الجنسين في العديد من مجموعات دورات التدريب الرئيسية والمبادئ التوجيهية الميدانية وفي القوائم المرجعية. وإضافة إلى ذلك، فإن النموذج الجديد لتوصيف المشروع الذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٩ اقتضى على وجه التحديد من موظف الميدان إيراد إشارة تبيّن كيف يلبي كل مشروع احتياجات اللاجئات ويفي بحقوقهن. كما باشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية توثيق للممارسات الجيدة التي اتبعت في النهوض بالمرأة وفي مراعاة نوع الجنس وذلك لتكرار اتباع ذلك في مكاتب ميدانية أخرى.

١٠٣- وكُلف أربعة من كبار المستشارين الإقليميين لشؤون اللاجئات في مناطق مختلفة بتنسيق تنفيذ استراتيجيات محددة للمنطقة ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وإلى النهوض باللاجئات. وشملت هذه الأنشطة في أفريقيا مشروعاً يستهدف خمسة بلدان واقعة جنوب الصحراء الكبرى ويرمي إلى منع العنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس والتصدي له، كما شمل حملات تدريب للتوعية بالحقوق الإنجابية تهدف إلى إلغاء الممارسات التقليدية المضرة وتدريب للتوعية بالألغام يراعي نوع الجنس. أما في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، فلقد وضعت أطر عمل استراتيجية لإدماج منظور نوع الجنس وكذلك مؤشرات للأداء تراعي نوع الجنس. وإضافة إلى هذا، أقيمت أنشطة مدرة للدخل لفائدة اللاجئات في المدن وعُقدت حلقات دراسية للتوعية بحقوقهن تناولت مسائل مثل العنف العائلي وحقوق الإنسان. وفي المكسيك، جرى تزويد كل من اللاجئات واللاجئين بوثائق هجرة، واعتماد إصلاحات تشريعية تتصل بملكية اللاجئات للأرض. أما في الشرق الأوسط، فما زالت البرامج الصحية للنساء وتعليم الفتيات والتدريب بقصد توعيتهن بحقوقهن ووضع خطط لحصولهن على ائتمانات صغيرة جداً مسائل ذات أولوية.

١٠٤- وكما وظفت إدارة الحماية الدولية جانباً كبيراً من الوقت لتعزيز إجراءات اللجوء التي تراعي نوع الجنس في بلدان اللجوء. وشملت هذه الأنشطة التدريب وتقديم الدعم للحكومات والمنظمات غير الحكومية. وإضافة إلى ذلك، تم التشجيع على التعاون بين الوكالات بوصفه وسيلة هامة لتنفيذ نهج قوي وموحد يضمن المساواة بين الجنسين وحقوق اللاجئات.

باء – اللاجئون من الأطفال والمراهقين

١٠٥- واصلت في عام ١٩٩٩ أنشطة المفوضية المتعلقة باللاجئين من الأطفال والمراهقين، بمن فيهم اللاجئون الذين تعنى بهم المفوضية، تناولها لمجموعة من المسائل. وساعدت متابعة المفوضية لدراسة الأمم المتحدة عن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال (دراسة ماشيل)[٦]، هذه المتابعة التي تنسق أعمالها بصورة متزايدة، على إدخال التحسينات على استجاباتها في مناطق معينة تعنى بها المفوضية. وفضلاً عن ذلك أُحرز تقدم فيما يتعلق بمشروع التدريب وبناء القدرات المكرس للعمل من أجل حقوق الطفل، وهو مجهود تعاوني بادرت به كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتحالف إنقاذ الطفولة في عام ١٩٩٧، وقد جرى

توسيع نطاقه في عام ١٩٩٩ ليشمل كلاّ من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٠٦- وتواصل التنسيق والتعاون المشترك بين الوكالات مع المنظمات غير الحكومية من خلال عدد من المبادرات. وتضمنت هذه المبادرات التنفيذ المستمر لمشروع العمل من أجل حقوق الطفل، والبرنامج المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وتحالف إنقاذ الطفولة المتعلق بمبادرة الأطفال المنفصلين عن ذويهم في برنامج أوروبا، ومشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في محافل مثل الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالأطفال المنفصلين عن ذويهم، ومن خلال دعم المفوضية لدراسة عنوانها إمكانات غير مستغلة: المراهقون المتأثرون بالنزاع المسلح، أجرتها اللجنة النسائية المعنية باللاجئات واللاجئين من الأطفال.

١٠٧- استفادت أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى حد كبير من استمرار وجود أربعة موظفين إقليميين لشؤون السياسات المعنية بالأطفال اللاجئين، مسؤولين في مناطقهم الجغرافية عن تعزيز وإعادة التوجيه الاستراتيجي للحماية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللبرامج التي تضعها لصالح اللاجئين من الأطفال والمراهقين. كما عُيّن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موظف إقليمي كبير آخر يعنى بشؤون السياسات، وذلك ضمن إطار مبادرة الأطفال المنفصلين عن ذويهم في برنامج أوروبا.

١٠٨- والغرض من استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي وضعت للمستقبل القريب وقُدمت إلى اللجنة التنفيذية في آذار/مارس ٢٠٠٠، تناول عدد من القضايا الهامة التي تتعلق باللاجئين الأطفال من خلال:

(أ) ترتيب أولويات المفوضية المتعلقة بالأطفال ألا وهي الأطفال المنفصلون عن ذويهم والمراهقون والتعليم؛

(ب) وتعزيز تركيز الاهتمام على إدماج مسائل الأطفال في صلب أنشطة المفوضية المتعلقة بالحماية والمساعدة بوجه عام، فضلاً عن إدماجها في أنشطة الشركاء في التنفيذ؛

(ج) وزيادة التركيز على نهج مشترك بين الوكالات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في تناول مسائل ذات اهتمام مشترك.

جيم - اللاجئون المسنون

١٠٩- أتاحت السنة الدولية للمسنين، التي احتُفل بها في عام ١٩٩٩، الفرصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكي تعيد نظرها في النهج التي اتبعتها تلبيةً للاحتياجات العقلية والبدنية للاجئين المسنين وغيرهم من الأشخاص المسنين الذين تُعنى بهم. كما نشرت المفوضية مجموعة من المواد تصف الحالة العامة للاجئين المسنين. وكُلف كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية بإعداد دراسة مشتركة عن المسنين في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين، أجرتها الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، وقد صدرت بعنوان *The Ageing World and Humanitarian Cirses: Guidelines for Best Practice* (**عالم الشيخوخة والأزمة الإنسانية**، تغطي جميع القطاعات، من الصحة إلى المأوى. وفي عام ١٩٩٩، وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كذلك سياسة تتعلق باللاجئين المسنين، وافقت عليها اللجنة الدائمة في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

دال - البيئة

١١٠- ظل أمر تطبيق مبادئ عام ١٩٩٦ البيئية من خلال مشاريع العرض الإيضاحي المحددة الغرض يشكل في عام

١٩٩٩ محور اهتمام رئيسي لأنشطة المفوضية البيئية. وصممت مشاريع من هذا القبيل لقيت الدعم في كل من أفغانستان (حماية البيئة وإدارتها) وجيبوتي (نوع الجنس والبيئة) وزمبابوي (الزراعة المعمرة) والسودان (الإدماج الاجتماعي) وليبيريا (تعزيز القضايا البيئية). وظلت المشاريع الأخرى تشكل مصدراً للدعم الأساسي لمبادرات إدارة الموارد الطبيعية؛ وللأنشطة المتعلقة بالغابات؛ ولتعزيز سبل توفير الطاقة والممارسات المتبعة في هذا الصدد؛ وللتثقيف البيئي؛ ولجمع البيانات وتحليلها؛ ورسم الخرائط البيئية. وفي عام ١٩٩٩ قُدم الدعم عموماً لأكثر من ٣٠ مشروعاً في ٢٥ بلداً.

١١١- وشرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ مشروع لمدة ثلاث سنوات لوضع طرائق مناسبة لإجراء تقييمات بيئية ورصد مختلف المراحل التي تمر بها عمليات اللجوء وفي حالات بيئية مختلفة، وذلك استجابة لضرورة تحسين رصد أنشطة المفوضية البيئية. ويجمع المشروع بين جملة من الأدوات العملية والأخرى المعقدة، بدءاً بتقييمات المشاركة البسيطة وحتى استخدام صور ساتيلية للاستشعار عن بعد. ونظراً لتركيز الاهتمام في المقام الأول على كل من غينيا وأوغندا، سيجري في بلدان أخرى اختبار النواتج الأولية اختباراً شاملاً. وسوف تشكل النواتج المرتقبة مجموعة أدوات توضع تحت تصرف موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات التنفيذية (تتألف من قوائم مرجعية، ومؤشرات ومبادئ توجيهية للتنفيذ)، وقواعد بيانات فنية لتيسير عمليات تحليل وتفسير البيانات، وعنصر تدريب يخصص تحديداً للمستعملين النهائيين.

١١٢- وعُقدت في عام ١٩٩٩ ثلاث حلقات عمل إقليمية للتدريب: في نيودلهي (في منطقة جنوب آسيا) وجوهانزبرغ (لمنطقة أفريقيا الجنوبية) ونيروبي (في منطقة البحيرات الكبرى). واعتماداً على مدخلات من أنشطة تدريبية سابقة ومعلومات مرتجعة من الميدان، نُقّح دليل التدريب، الإدارة البيئية ضمن إطار العمليات المتعلقة باللاجئين، وسيُترجم إلى اللغة الفرنسية في عام ٢٠٠٠.

هاء - المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل

١١٣- غالباً ما عرقلت الفجوات المؤسسية والثغرات في التمويل البحث عن حلول دائمة في مجتمع انتهى فيه النزاع. لهذا شاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حوار مكثف مع جهات إنمائية ومالية دولية فاعلة، وكذلك في منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

١١٤- ولمعالجة هذه المسألة، عقدت مؤسسة ''بروكينغز'' في واشنطن العاصمة، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مائدة مستديرة لبحث موضوع ''الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل''. وقام برعاية المائدة المستديرة كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، التي أطلقت مبادرة ما أصبح يعرف ب''"عملية بروكينغز''. كما عُقد في باريس في تموز/يوليه ١٩٩٩ اجتماع آخر للمائدة المستديرة. وأدى ذلك إلى إنشاء أمانة بروكينغز الأساسية التي ضمت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي. وعُقد في واشنطن العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أول اجتماع للمتابعة على مستوى هذه الأمانة.

١١٥- ويكمن الهدف من عملية بروكينغز في المعالجة الشاملة لمشاكل الفجوات المؤسسية والثغرات في التمويل بوجه خاص، وذلك من خلال التبكير بإنشاء ائتلاف طوعي مرن لتسوية النزاعات. وسيقوم هذا الائتلاف بما يلي:

(أ) تحفيز الدعم السياسي للتغلب على هذه الثغرات، لا سيما في حالات تفرض فيها الجهة المانحة فائدة منخفضة؛

(ب) والعمل كآلية ترمي إلى تجنب ازدواج الجهود؛

(ج) وإعادة إحياء الهياكل الموجودة التي تتولّى مهام التقييم والتخطيط والتمويل؛

(د) وضمان المشاركة المبكرة للجهات الفاعلة الرئيسية، لا سيما الشركاء في التنمية، وفي عمليتي إعادة الإدماج والانتعاش بعد تسوية النزاع.

١١٦- وتسعى العملية تحديداً لإنشاء ''ائتلاف لأصحاب الإرادة'' يكون واسع النطاق ويتألف من شبكة من الوكالات الإنسانية والإنمائية ومن الجهات المانحة المشتركة بين الحكومات والحكومية وغير الحكومية ومن البلدان المتلقية والمهتمة والملتزمة بإجراءات دعم تتخذ لصالح المجتمعات الخارجة من النزاع.

١١٧- وستيسر أمانة بروكينغز عملية متابعة الإجراءات، بما في ذلك تنفيذ مبادرات شراكة منتقاة. وتمثلت مبادرتي الشراكة المختصتين لتوجيه العملية في مبادرة منطقة البحيرة في أفريقيا، مع التركيز على بوروندي، ومبادرة منطقة غرب أفريقيا، مع التركيز على سيراليون. ونظراً للحالة الأمنية في بوروندي التي سادت في خريف عام ١٩٩٩، تركز الاهتمام على المبادرة الثانية. وترجم ذلك عملياً بإرسال بعثة مشتركة رفيعة المستوى إلى غرب أفريقيا في بداية شباط/فبراير ٢٠٠٠. وحددت البعثة خمس ثغرات في المنطقة دون الإقليمية تجدر معالجتها ضمن إطار عملية بروكينغز. وشملت هذه الثغرات الإرادة السياسية وإعادة الإدماج والاتصال والحكم والبعد دون الإقليمي والموارد واختيار الشراكة.

١١٨- وعلى صعيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عقد نائب المفوضة السامية فريق عمل لوضع نهج مؤسسي أكثر صلابة، على أن تتم الاستفادة من الخبرات الغنية لدى الموظفين. وتمثل الغرض من ذلك في تحديد مجالات جديدة يمكن فيها لانفتاح/تغيير سياسي أو اجتماعي واعد ولشركاء موجودين يمكن الاعتماد عليهم أو لأفكار برنامجية تكريس عملية بروكينغز. وعلاوة على ذلك، فقد خصص موقع للشبكة الداخلية لعملية بروكينغز يضمن تدفق المعلومات بشكل ميسّر وسريع.

الفصل الخامس

الميزانية وتمويل الأنشطة التنفيذية

١١٩- بلغت الميزانية الأولية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٩، كما وافقت عليها اللجنة التنفيذية، ٩١٥ مليون دولار أمريكي (أقل بنسبة ١٠ في المائة من ميزانية عام ١٩٩٨)، فاستمر بذلك الاتجاه الهبوطي الذي شهدته السنوات الثلاث الماضية بالنسبة لمستويات الميزانية. وخصص من هذا المبلغ ٤١٣ مليون دولار أمريكي للبرامج العامة و٨٤٢ مليون دولار أمريكي للبرامج الخاصة. فقد تميز هذا العام من ناحية بازدياد الحاجة إلى حد كبير للاستجابة إلى ثلاث حالات طوارئ متتالية (كوسوفو وتيمور الشرقية وشمال القوقاز) وتميز من ناحية أخرى بانخفاض في الميزانية يعود إلى نقصان في تمويل برامج عديدة أخرى عامة وخاصة، لا سيما في أفريقيا. وفي غضون هذا العام، ازداد إجمالي الاحتياجات ليصل إلى ١ ١٨٣,٧ مليون دولار أمريكي ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى حالة الطوارئ في كوسوفو. وبلغ مجموع المساهمات ٩١١,٦ مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها ١٤٢,٦ مليون دولار أمريكي مقارنة مع عام ١٩٩٨.

١٢٠- ورغم أن الميزانية الأولية كانت أقل من ميزانية عام ١٩٩٨ بمبلغ قدره ٢٧ مليون دولار أمريكي وأن بعض الجهات المانحة قد زادت من مساهماتها، واجهت البرامج العامة مرة أخرى نقصاناً في التمويل. وكان على المفوضية أن تقترض مبلغ ٧,٥ مليون دولار أمريكي من رأس المال

المتداول وصندوق الضمان للحفاظ على المستويات المقررة لصندوق الطوارئ ولتمويل البرنامج السنوي لعام ٢٠٠٠ ريثما ترد المساهمات المرتقبة. ولقد بلغت المساهمات المقدمة إلى البرامج العامة ٣٢٦,٩ مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ ٣٢٧,٤ مليون دولار أمريكي قدم في عام ١٩٩٨. وأجبر النقص في التمويل المفوضية على فرض مراقبة شديدة على الالتزامات والحد من أو إلغاء عدد من الأنشطة غير المتعلقة بالإنقاذ في الميدان وفي المقر. كما ساعدت الاستعانة المحدودة باحتياطي البرامج وبصندوق العودة الطوعية إلى الوطن على التوفيق بين الميزانيات والإيرادات.

١٢١- ونقحت الاحتياجات الأولية للبرامج الخاصة بالرفع في مستواها خلال هذا العام حيث بلغت ٧٧٠,٧ مليون دولار أمريكي، وكان السبب في ذلك يرجع في المقام الأول إلى عملية حالات الطوارئ المتعلقة بكوسوفو، التي أعلنت في آذار/مارس، وللزيادة الطفيفة في الاحتياجات في كل من أفريقيا وآسيا. وبدأ من ناحية أخرى تنفيذ بعض البرامج المحددة في عام ١٩٩٩ برصيد مرحل ضئيل جداً ولم يتلق سوى تمويل جزئي مما اقتضى باستمرار تسوية تعديل الميزانيات التشغيلية وتنفيذ البرامج. وعلى غرار ما حدث عام ١٩٩٨، كانت البرامج التي تضررت بصورة خاصّة هي برامج إعادة التوطين وإعادة التأهيل في منطقة غرب أفريقيا ورواندا والبحيرات الكبرى وليبيريا. كما أن البرامج المخصصة لبلدان رابطة الدول المستقلة والقرن الأفريقي وجنوب شرقي أوروبا قد تلقت تمويلاً غير كاف لتغطية الأنشطة المخطط لها. وتم خلال هذا العام تلقي مبلغ ٥٨٤,٧ مليون دولار أمريكي في إطار المبلغ المنقح المستهدف.

١٢٢- وبغية ضمان تمويل مبكر وكاف ومرن وقابل للتنبؤ واصلت المفوضية إجراء مشاورات غير رسمية بشأن وضع هيكل موحد للميزانية وآليات لإعلان التبرعات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وأعطى أحد المانحين الرئيسيين المثل عندما أعلن في بداية السنة عن مساهمة بلده كاملة لعام ١٩٩٩. كما نشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريرها الشامل الأول (الذي يغطي السنة البرنامجية ١٩٩٨)، الذي وفّر وثائق شاملة للجهات المانحة ولجهات أخرى عن تنفيذ البرامج وعن تحقيق أهدافها وتمّ الإبلاغ عن الحالة المالية.

١٢٣- وتمثل تطور واعد في زيادة المساهمات المتأتية من مصادر خاصة ومشتركة. وبلغت هذه المساهمات ٣١,٨ مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يشكل تقريباً ثلاثة أمثال المساهمات التي تأتت في عام ١٩٩٨. وفي حين أن هذه المساهمات كانت، إلى حد كبير، استجابة لأحداث وقعت في جنوب شرقي أوروبا، إلا أنها عكست كذلك تصميم المفوضية على الحصول على موارد جديدة.

١٢٤- وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٠، وافقت اللجنة التنفيذية على ميزانية برنامجية سنوية (موحدة) قدرها ٩٣٣,٥ مليون دولار أمريكي. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ازداد إجمالي الاحتياجات ليصل إلى ٩٦٥,٢ مليون دولار أمريكي بعد إضافة البرامج التكميلية الخاصة باللاجئين من سيراليون والحالة في تيمور الشرقية.

الفصل السادس

الإشراف والتقييم

ألف - مكتب المفتش العام

١٢٥- أجريت في عام ١٩٩٩ أعمال التفتيش على عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجارية في ١١ بلداً يقع في كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم مكتب المفتش العام في إنشاء هياكل إدارية إقليمية جديدة في أفريقيا وأنجز عملية

استعراض لدور موظف المكتب الجغرافي القطري في المقر الرئيسي. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٠، أجريت أعمال تفتيش على عمليات المفوضية في خمسة بلدان تقع في أفريقيا وآسيا وأوروبا.

١٢٦- وجرى في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ تنقيح إجراءات التفتيش. وتمثل أحد الأهداف الهامة من هذا التنقيح في تقديم تقارير عن التفتيش بطريقة أسرع وتتسم بمزيد من التركيز، وفي تقليص الفترة الواقعة بين التفتيش والإغلاق النهائي للملف.

١٢٧- ولقد أجرى مباشرة موظفو مكتب المفتش العام عدداً من التحقيقات. وعُززت مهام مركز التنسيق لجميع عمليات التحقيقات وذلك بعد ما شغلت في الربع الأخير من عام ١٩٩٩ الوظيفة الجديدة لمنسق عمليات التحقيق

١٢٨- وخضع موظفو مكتب المفتش العام لتدريب شاركت فيه دائرة التفتيش الدبلوماسي الحكومي وحضروا أول مؤتمر للمفتشين في الأمم المتحدة، نظمه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ مكتب خدمات الإشراف الداخلي.

١٢٩- وصدرت نشرة بلغتين تصف مهام مكتب المفتش العام وطريقة إبلاغ الموظفين عن أية حالة أو حادثة قد تستدعي التحقيق.

باء - التقييم وتحليل السياسات

١٣٠- أدخلت في عام ١٩٩٩ تعديلات هامة على المهام المركزية للتقييم في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وإثر استعراض أجري لهذه المهام دعته الحكومة الكندية، أنشئت وحدة جديدة للتقييم ولتحليل السياسات في النصف الأول من عام ١٩٩٩. ولتحقيق أقصى قدر من فاعلية هذه الوحدة الجديدة، تقرر إنشاؤها في صلب إدارة العمليات لكي تقدم تقاريرها مباشرة إلى مساعد المفوضة السامية. وإن إنشاء الوحدة الجديدة، التي شرعت في العمل بكامل قدراتها في الربع الثالث من عام ١٩٩٩، سمح بتكريس وظيفتين فنيتين جديدتين وميزانية موسعة خاصّة بالأمور الاستشارية للمهام المركزية المتمثلة في التقييم.

١٣١- وتلتزم وحدة التقييم وتحليل السياسات بالبحث والتقييم المنهجيين لمشاريع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولبرامجها وممارساتها وسياساتها. كما تعزز الوحدة البحث الدقيق المتعلق بالمسائل والسياسات المتصلة بعمل المفوضية. ويسترشد بيان مهمة الوحدة وأنشطتها بأربعة مبادئ أساسية وهي الشفافية والاستقلال والتشاور والوضوح.

١٣٢- وشكلت سياسات التقييم الجديدة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأساس لعمل الوحدة الرئيسي في الفترة قيد الاستعراض، ألا وهو إدارة تقييم مستقل لأداء المفوضية في أزمة اللاجئين الكوسوفيين. وأجرى التقييم فريق من الاستشاريين، الذي استهله في حزيران/يونيه ١٩٩٩ ونشر نتائجه في شباط/فبراير عام ٢٠٠٠ بعد أن ناقشته اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية. كما باشرت وحدة التقييم الجديدة عدداً من الاستعراضات الأخرى، غطت مسائل مثل أنشطة المفوضية لصالح الأشخاص المشردين داخلياً؛ وسياساتها المتعلقة باللاجئين في المناطق الحضرية؛ ودور المفوضية في ضمان أمن المناطق المأهولة باللاجئين؛ ودورها في تعزيز المنظمات غير الحكومية المحلية؛ وفيما يتعلق بمشكلة انعدام الجنسية.

الفصل السابع

التعاون/التنسيق

ألف - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

١٣٣- أبرمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ضمن إطار اتفاقات التعاون بوجه عام، اتفاقات عالمية أو

متعلقة ببلدان محددة مع منظمات شريكة. ومن ضمن هذه الاتفاقات اتفاق أبرم مع المنظمة الدولية للهجرة في كرواتيا لمعالجة مسائل تتصل باللاجئين البوسنيين والكرواتيين في بلدان عديدة من البلقان. كما عقد اجتماع سنوي مع المنظمة الدولية للهجرة استعرض فيه التقدم المحرز والقيود التي واجهها تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة مع المفوضية. وتناول الاجتماع صعوبات تحول دون تنفيذ التعاون في الميدان. وعلاوة على ذلك، وقعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقاً مع الرابطة الدولية لقضاة قانون اللجوء يقضي باشتراكهما في تعزيز وتشجيع النظم الوطنية للتعرف على ملتمسي اللجوء ومعاملتهم وحمايتهم.

١٣٤- وإثر استعراض دقيق للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات التعاون، تم تعديل و/أو تجديد بعض منها. كما استكمل إطار التعاون الذي جرى التوقيع عليه مع البنك الدولي في عام ١٩٩٨ باتفاق يحدد مضمون برنامج تبادل الموظفين. وتنفيذاً لهذا البرنامج، تمت إعارة موظف كبير من البنك الدولي إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوغوتا لتقديم المساعدة في تنفيذ برنامج المفوضية لفائدة الأشخاص الكولومبيين المشردين داخلياً. ولقد كان عمل المفوضية في هذا البلد كذلك موضوع مذكرة تفاهم وقعت عليها الحكومة الكولومبية.

١٣٥- وشكلت حالات الإعارة والتوظيف موضوع ثلاثة اتفاقات تعاون أخرى وقعت في عام ١٩٩٩ مع منظمات دولية ومنظمات غير حكومية ووكالات حكومية. كما وقعت مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية الفرانكوفونية، تعهدت بموجبها هذه المنظمة بتمويل وتعيين ووزع موظفين فنيين صغار من بلدان ناطقة باللغة الفرنسية ومن أعضاء آخرين في المنظمة الدولية الفرانكوفونية. وشكل التوظيف في حالات الطوارئ والترتيبات الاحتياطية الأخرى مواضيع اتفاقات تعاون وقعت مع منظمتين غير حكوميتين دوليتين (المجلسان الدانمركي والنرويجي للاجئين) والهيئة الحكومية الروسية للدفاع عن المدنيين وللاستجابة في حالات الطوارئ والتخفيف من آثار الكوارث.

١٣٦- وأجري استعراض دوري لتنفيذ اتفاقات التعاون مع الشركاء الرئيسيين في التنفيذ خلال الاجتماعات السنوية. ورغم عدم توقيع اتفاق تعاون عالمي مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، عقدت كذلك اجتماعات سنوية لاستعراض مسائل محددة تتعلق بالحالات. وتناول اجتماع عام ١٩٩٩ مسائل تتعلق بمبادئ تشغيلية في الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق وبالعلاقة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والسياسية والعسكرية. ونوقشت هذه المواضيع بالاستناد إلى خلفية أزمة كوسوفو.

١٣٧- وكانت مسألة اتفاقات التعاون بوجه عام موضوع مناقشات داخلية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال العام ١٩٩٩. ومنذ عام ١٩٥٢، جرى التوقيع على أكثر من ٨٥ اتفاق تعاون تحت ١٦ عنواناً مختلفاً (وكانت مذكرات التفاهم هي الأكثر شيوعاً). وكانت هذه الاتفاقات إما عالمية أو إقليمية أو وطنية من حيث التغطية وعامة أو محددة المسائل من حيث الطبيعة؛ ويقصد بها توفير الإرشاد في مجال السياسة العامة للتعاون فيما بين الوكالات. ونتيجة لهذه المناقشات، تنفذ حالياً عملية داخلية ترمي إلى تحسين الاستفادة من اتفاقات التعاون هذه وزيادة فعاليتها، فضلاً عن ترشيد عملية التوقيع على اتفاقات مستقبلية.

باء - التنسيق مع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة

١٣٨- واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال فترة إعداد التقرير، تعزيز التعاون والتنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وذلك على الصعيد الثنائي وضمن المحافل المشتركة بين الوكالات على

حد سواء. وتضمنت هذه العملية صقل سياسات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بالتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، وإضفاء مزيد من الفاعلية على المشاركة في المحافل المشتركة بين الوكالات وتنفيذ مشاريع مشتركة مع الشركاء الرئيسيين. ولقد جرى ترشيد التعاون مع برنامج الأغذية العالمي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من خلال اتفاق يتعلق بتخزين ونقل وتوزيع الأغذية على الأشخاص المشردين داخلياً الذين غادروا كوسوفو إلى صربيا والجبل الأسود. كما تناول الاجتماع السنوي الذي عقد بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي مسائل تتعلق بالتعاون وبتنفيذ البرامج في الميدان.

١٣٩- وتضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كذلك بمتابعة مسائل موضع اهتمام على نطاق المنظومة، مثل نظام المنسق المقيم والتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولقد صدرت في هذا الصدد مبادئ توجيهية إلى الميدان تتعلق بمشاركة المفوضية في نظام المنسق المقيم وباحتمال مشاركة أدوات الإدارة الإنمائية المشتركة بين الوكالات مثل التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل تعزيز البرامج الإنسانية ومعالجة مسائل تتعلق ''بالفجوة'' بين الإغاثة والتنمية.

جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

الشراكة في العمل بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية

١٤٠- واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعزيز عملية الشراكة في العمل بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية التي ترمي إلى دعم أنشطة التعاون والتنسيق لصالح اللاجئين، بوسائل منها عقد اجتماعات بشأن مسائل محددة وكذلك من خلال المشاورات التي تجري بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية لفترة ثلاثة أيام وتسبق الاجتماع السنوي للجنة التنفيذية. وحضر المشاورات السابقة لانعقاد اللجنة التنفيذية في عام ١٩٩٩ ما مجموعه ١٧٥ منظمة غير حكومية، بما فيها مراكز التنسيق الإقليمية ومنظمات غير حكومية جنوبية. وتضمن جدول أعمالها مناقشة عامة جرت بين المنظمات غير الحكومية والمفوضة السامية. كما شارك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة التي عقدت خلال عام ١٩٩٩.

١٤١- وعقدت خلال هذا العام في كل من سري لانكا والأرجنتين اجتماعات إقليمية للشراكة في العمل خصصت لمنظمات غير حكومية وطنية. ووضعت أثناء هذه الاجتماعات توصيات إقليمية مشتركة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية. وخلال هذا العام استفاد موظفو منظمات غير حكومية من جميع أنحاء العالم من التدريب الذي رعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وشمل هذا التدريب الحماية الدولية وإدارة عمليات الطوارئ وإدارة البرامج والتوعية بالمسائل المتعلقة بالأمن وإعادة التوطين. وتم وضع اتفاق إطاري للشراكة التنفيذية وقدم إلى المشاورات السابقة لانعقاد اللجنة التنفيذية التي أجريت مع منظمات غير حكومية ونال أثناءها الموافقة الإيجابية.

١٤٢- وأنجز بحلول نهاية عام ١٩٩٩ استعراض لكل من عملية الشراكة في العمل وإعلان أوسلو، وشمل وضع خطة عمل لعام ٢٠٠٠. وتدعو الخطة إلى اجتماعات إقليمية تشارك فيها منظمات غير حكومية وطنية وتعقد خلال عام ٢٠٠٠ في مناطق آسيا الوسطى والبلقان وشمال أفريقيا وأفريقيا الوسطى وآسيا. كما تضمنت توصية بتدريب منسقي المنظمات غير الحكومية للاحتفاظ بهم تأهباً لحالات الطوارئ. وستنشأ صفحة تحاورية يتضمنها الموقع الذي اتخذته ''الشراكة في العمل'' على الشبكة العالمية ''الويب''.

الحواشي

(١) A/AC.96/914.

(٢) A/AC.96/928، الفقرة ٢٠.

(٣) القرار ٥٠/١٥٢.

(٤) الاستنتاجات رقم ٦٨(د-٤٣) المؤرخ في عام ١٩٩٢ – A/AC.96/804، الفقرة ٢١؛ و٧١(د-٤٤) المؤرخ في عام ١٩٩٣ – A/AC.96/821، الفقرة ١٩؛ و ٧٤(د-٤٥) المؤرخ في عام ١٩٩٤ – A/AC.96/839، الفقرة ١٩؛ و ٧٧(د-٤٦) المؤرخ في عام ١٩٩٥ – A/AC.96/860، الفقرة ١٩؛ و ٧٩ (د-٤٧) المؤرخ في عام ١٩٩٦ – A/AC.96/878، الفقرة ٢١؛ و ٨١ (د-٤٨) المؤرخ في عام ١٩٩٧ – A/AC.96/895، الفقرة ١٨؛ و ٨٢ (د-٤٨) المؤرخ في عام ١٩٩٧ – A/AC.96/895، الفقرة ١٩.

(٥) A/AC.96/928، الفقرة ٢١.

(٦) A/51/306 و Add.1.

الجدول ١

نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ حسب المكتب الإقليمي/بلد العمليات وأنواع أنشطة المساعدة

(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/البلد	نوع المساعدة						المجموع
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
١- أفريقيا الغربية والوسطى							
بنن	-	١ ٢٤٨,٩	-	١٦٧,٩	-	٧٨,٠	١ ٤٩٤,٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	١ ٦٦٦,٧	١٨٠,٦	١ ٣٨٢,٧	-	٢٦,٠	٣ ٢٥٦,٠
كوت ديفوار	-	٧ ٤١٥,٨	٢ ٥١٩,٢	٦٠٨,٦	-	٣٤٩,٦	١٠ ٨٩٣,٢
غانا	-	٥٥٦,٠	٩٠,٠	٥٣٨,٥	-	١٠٣,٣	١ ٢٨٧,٨
غينيا	١ ١١٠,٠	٢٥ ٩٣٧,٦	٣ ٠٥٥,٧	١٤١,٠	-	٧٠٣,٠	٣٠ ٩٥٨,٣
ليبيريا	-	٦ ٣٨٢,٨	١٣ ٢٧٠,٤	٣٨٢,٧	-	١ ٠١٦,٦	٢١ ٠٥٢,٥
مالي	-	١٧٨,٢	٢ ١٨٩,٥	٩٧,٠	-	٩٤.٤	٢ ٥٥٩,١
نيجيريا	-	٨٥٧,٩	٩٤,٩	٣٠,١	-	٢٢٠,٢	١ ٢٠٣,١
المدير الإقليمي لأفريقيا الغربية والوسطى (كوت ديفوار)	-	١ ٢٨٥,٦	١٢,٩	-	-	٧١٢,٧	٢ ٠١١,٢
السنغال	-	٨٧١,٣	-	٥٢٦,٦	-	٣٥٩,٥	١ ٧٥٧,٤
سيراليون	-	٩١٤,٧	٤٦١,٧	١٧,٢	-	٥٠,٣	١ ٤٤٣,٩
بلدان أخرى في أفريقيا الغربية	١٥,٩	٨٨٦,٢	٥٣٥,٧	١ ٢٣١,٠	٥٤,٦	١٩,٨	٢ ٧٤٣,٢
بلدان أخرى	١ ٧٣٤,١	٢٠٦,٠	٧٧٦,٧	١ ٦٢٣,٤	-	٥٤,٤	٤ ٣٩٤,٦
المجموع الفرعي (١)	٢ ٨٦٠,٠	٤٨ ٤٠٧,٧	٢٣ ١٩٨,٣	٦ ٧٤٦,٧	٥٤,٦	٣ ٧٨٧,٨	٨٥ ٠٥٥,١
٢- منطقة البحيرات الكبرى وأفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي							
بوروندي	-	٨٥,٠	٩ ١١٩,٩	-	-	٣١٩,١	٩ ٥٢٤,٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	٤ ٦٨٢,١	٧ ٥٠٩,٠	٦ ٥٩١,٤	-	١ ٠٠٢,٣	١٩ ٧٨٤,٨
جيبوتي	-	٢ ٠٢٥,٢	١٩٣,٨	-	-	٣٠٤,٥	٢ ٥٢٣,٥
إريتريا	-	٧٤٦,٤	٢٨٩,٧	-	-	٤٥,٥	١ ٠٨١,٦
إثيوبيا	-	١١ ١١٦,٠	٣ ٩٢٩,١	٥ ٠٠٥,٩	٢٢٠,٠	١ ١٢١,٩	٢١ ٣٩٢,٩
كينيا	-	١٧ ٠٩٢,٥	٢ ٨٥٨,٧	٣٦,٧	٣٨٥,٦	٣ ١٦٠,٩	٢٣ ٥٣٤,٤
المدير الإقليمي لأفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي (إثيوبيا)	-	٤١١,٠	٨٤,٨	-	-	٢٠٦,٢	٧٠٢,٠
رواندا	-	٥ ٩٩٥,٥	١٩ ٧٦٠,٩	-	-	٩٨٨,٥	٢٦ ٧٤٤,٩

الجدول ١ (تابع)

نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ حسب المكتب الإقليمي/بلد العمليات وأنواع أنشطة المساعدة

(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/البلد	نوع المساعدة						المجموع
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
الصومال	-	-	٦ ١٢٦,١	٤٤,٨	-	-	٦ ١٧٠,9
السودان	-	٣ ٨٠٨,٦	٥٩٩,٦	٤ ٧٧١,٦	١٢,٩	١ ٠٠٥,٩	١٠ ١٩٨,٦
أوغندا	-	١ ٢١٩,٨	٢٥٠,٢	١٦ ٤٠٨,٩	-	٦٥٦,١	١٨ ٥٣٥,٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢ ٣٥٥,٠	١٩ ٥٥٥,٤	٨ ٦٣٥,٢	١٣٠,٤	-	٦٩٥,٠	٣١ ٣٧١,٠
بلدان أخرى	-	٩ ٨٦٧,٠	١ ١٥٥,٢	٣ ٣٢٥,٢	-	٢٣,٥	١٤ ٣٧٠,٩
المجموع الفرعي (٢)	٢ ٣٥٥,٠	٧٦ ٦٠٤,٥	٦٠ ٥١٢,٢	٣٦ ٣١٤,٩	٦١٨,٥	٩ ٥٢٩,٤	١٨٥ ٩٣٤,٥
٣- الجنوب الأفريقي							
أنغولا	-	٩١١,٩	١ ٧٥٩,٧	٣١٦,٠	-	٧٢٢,٤	٣ ٧١٠,٠
بتسوانا	-	١ ٠٠٤,٦	-	-	-	-	١ ٠٠٤,٦
ملاوي	-	٨٠٥.٥	-	١٠٠,٠	-	١٧,٣	٩٢٢,٨
موزانبيق	-	١٦١,٧	-	٣٥٣,١	-	٤٦,٧	٥٦١,٥
ناميبيا	-	٢ ١٤٢,٤	-	-	-	٣٧,٢	٢ ١٧٩,٦
المدير الإقليمي للجنوب الأفريقي (جمهورية جنوب أفريقيا)	-	٩٤٧,٩	-	-	-	٣٦٨,٤	١ ٣١٦,٣
جمهورية جنوب أفريقيا	-	٩٢٦,٥	١٨٢,٠	١ ٧٦٥,١	-	٦٨٤,٢	٣ ٥٥٧,٨
زامبيا	٣ ٣٠٢,٢	١ ٤١٤,٧	-	١ ٥٧٢,٠	-	٢٨٧,٣	٦ ٥٧٦,٢
زمبابوي	-	١٢٦,١	-	٥٧٧,٠	-	٣٧,٥	٧٤٠,٦
بلدان أخرى في الجنوب الأفريقي	-	٣٥١,٠	-	٢٥٠,٠	-	٢١,٠	٦٢٢,٠
المجموع الفرعي (٣)	٣ ٣٠٢,٢	٨ ٧٩٢,٣	١ ٩٤١,٧	٤ ٩٣٣,٢	-	٢ ٢٢٢,٠	٢١ ١٩١,٤
مجموع أفريقيا الكلي (١-٣)	٨ ٥١٧,٢	١٣٣ ٨٠٤,٥	٨٥ ٦٥٢,٢	٤٧ ٩٩٤,٨	٦٧٣,١	١٥ ٥٣٩,٢	٢٩٢ ١٨١,٠
٤- آسيا والمحيط الهادئ							
أستراليا ونيوزيلندا	١٩٣,٩	٨١٢,١	-	١٢,٥	-	١٧٨,٥	١ ١٩٧,٠
بنغلاديش	-	٦٨٧,٥	٢ ٣٣٥,٩	-	-	٢١٤,٦	٣ ٢٣٨,٠
كمبوديا	-	١١٠,٢	٤ ١٧٨,٢	-	-	٢٥٣,٧	٤ ٥٤٢,١
الصين	٢٥,٠	١ ٧٠٢,٥	-	١ ٨٤٣,٢	-	٢١٦,٣	٣ ٧٨٧,٠
الهند	-	٢ ١٤٤,٩	٣٥٥,٧	-	-	١٧٧,٩	٢ ٦٧٨,٥
اليابان	-	٢ ٣٤٨,٥	-	٧٢٦,٧	-	٣٤٦,٩	٣ ٤٢٢,١

الجدول ١ (تابع)

نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ حسب المكتب الإقليمي/بلد العمليات وأنواع أنشطة المساعدة

(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/البلد	نوع المساعدة						المجموع
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	–	–	–	٦٧٧,٣	–	١١٣,٥	١ ٧٩٠,٨
ميانمار	–	–	٨ ١٨٠,٦	–	–	٤٨٩,٧	٨ ٦٧٠,٣
نيبال	–	٤ ٧٩٠,٣	–	٣٧١,٨	–	٢٦٠,٣	٥ ٤٢٢,٤
سري لانكا	–	٣٨,٣	٦ ١٥٨,١	–	–	٣٨٧,٩	٦ ٥٨٤,٣
تايلند	–	٣ ٠١٩,٦	٣ ٥٤٥,٧	–	٧٣,٠	٦٤٨,٩	٧ ٢٨٧,٢
بلدان أخرى	٢٦ ٥٩٩,١	١ ٨٧٤,٢	–	٧١٤,٥	–	٤٤١,٤	٢٩ ٦٢٩,٢
المجموع الفرعي (٤)	٢٦ ٨١٨,٠	١٧ ٥٢٨,١	٢٤ ٧٥٤,٢	٥ ٣٤٦,٠	٧٣,٠	٣ ٧٢٩,٦	٧٨ ٢٤٨,٩
٥- أوروبا							
أرمينيا	–	٦٥,٠	–	٢ ٨٧٥,٨	–	٢٠٠,٠	٣ ١٤٠,٨
النمسا	–	٤٤٨,٠	–	١ ٠٠٩,٨	–	٨٩,٧	١ ٥٤٧,٥
أذربيجان	–	٥٠,٠	–	٥ ٧٧٦,٦	–	٣٧٠,٥	٦ ١٩٧,١
بلجيكا	–	–	–	١ ٧٤١,٧	–	١٠٨,٢	١ ٨٤٩,٩
فرنسا	–	–	–	٢ ١٥٥,١	–	٩٦,٠	٢ ٢٥١,١
جورجيا	–	٥ ٧٥٦,٤	–	–	–	٧٦٥,١	٦ ٥٢١,٥
ألمانيا	–	–	–	٢ ١٩٠,٧	–	٢٣٤,٣	٢ ٤٢٥,٠
اليونان	–	–	–	١ ٦٧٥,٩	–	٥٣,٩	١ ٧٢٩,٨
هنغاريا	–	١ ١٤٤,٦	–	–	–	٢٥,٥	١ ١٧٠,١
إيطاليا	–	–	–	٢ ٠٦٩,٧	–	٣٣٦,٢	٢ ٤٠٥,٩
رومانيا	–	٦٨١,٠	–	٣٢٩,٠	–	٣٥,٣	١ ٠٤٥,٣
الاتحاد الروسي	٨ ٠٠٠,٠	١٢ ١٦٥,٣	١٢٢,٦	–	–	٧٧٣,٦	٢١ ٠٦١,٥
سلوفينيا	–	٥٢٠,٥	–	١ ٠٨٣,٩	–	١٠٣,٥	١ ٧٠٧,٩
إسبانيا	–	–	–	١ ٠٢٦,٥	–	٦٨,٣	١ ٠٩٤,٨
السويد	–	–	–	١ ١٣٥,١	–	١٣٠,١	١ ٢٦٥,٢
تركيا	٥٨,٩	٤ ٢٥٨,١	٥,٠	١٣٤,٠	٤٥٣,٦	٤٩٦,٥	٥ ٤٠٦,١
أوكرانيا	–	٢ ٥١٨,٥	–	١ ٢٠٠,٠	–	١٤٥,٧	٣ ٨٦٤,٢
المملكة المتحدة	–	–	–	١ ٦٨٢,٠	–	١٠٦,٨	١ ٧٨٨,٨
بلدان شمال أوروبا والبلطيق	–	٥٩٥,١	–	–	–	١٠٦,٥	٧٠١,٦

الجدول ١ (تابع)

نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ حسب المكتب الإقليمي/بلد العمليات وأنواع أنشطة المساعدة

(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/البلد	نوع المساعدة						المجموع
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
بلدان كومنولث الدول المستقلة الأخرى في أوروبا	–	١ ٤٢٧,٨	–	١٢٠,٠	–	١٤٥,٢	١ ٦٩٣,٠
بلدان أخرى في أوروبا الوسطى	–	٩٩١,٠	–	٢ ٨٣٢,٦	–	١٣٣.٩	٣ ٩٥٧,٥
بلدان أخرى في أوروبا الغربية	–	٨٧٨,٤	–	١ ١٣٤,٠	–	٧٠,٣	٢ ٠٨٢,٧
المجموع الفرعي (٥)	٨ ٠٥٨,٩	٣١ ٤٩٩,٧	١٢٧,٦	٣٠ ١٧٢,٤	٤٥٣,٦	٤ ٥٩٥,١	٧٤ ٩٠٧,٣
٦ - جنوب شرقي آسيا							
ألبانيا	٥٧ ٠٣٥,٠	٦ ١٩٦,٥	–	–	–	٨٣٨,٢	٦٤ ٠٦٩,٧
البوسنة والهرسك	–	٢٢ ٦٢٠,٨	٣١ ٣٠٩,٣	–	–	٢ ٧٠٨,٤	٥٦ ٦٣٨,٥
كرواتيا	–	١٦ ٠٦٩,٤	–	–	–	١ ٨٢١,٩	١٧ ٨٩١,٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٣٥ ١٠٢,٥	٦ ٣١٠,٨	–	–	–	٧١٥,٩	٤٢ ١٢٩,٢
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٢ ٠٤٧,٥	١٠١ ٢٧٠,٠	–	٢٥ ٦٥٤,٢	٦١٢,٢	١ ١٠٥,٥	١٣٠ ٦٨٩,٤
بلدان أخرى في أوروبا	٥٠ ٦٩٩,١	٢٢٨,١	–	–	–	–	٥٠ ٩٢٧,٢
المجموع الفرعي (٦)	١٤٤ ٨٨٤,١	١٥٢ ٦٩٥,٦	٣١ ٣٠٩,٣	٢٥ ٦٥٤,٢	٦١٢,٢	٧ ١٨٩,٩	٣٦٢ ٣٤٥,٣
مجموع أوروبا الكلي (٥-٦)	١٥٢ ٩٤٣,٠	١٨٤ ١٩٥,٣	٣١ ٤٣٦,٩	٥٥ ٨٢٦,٦	١ ٠٦٥,٨	١١ ٧٨٥,٠	٤٣٧ ٢٥٢,٦
٧- الأمريكتان							
الأرجنتين	–	–	–	٩٨٠,٧	–	٣١٣,٣	١ ٢٩٤,٠
كندا	–	–	–	٨٥٢,٥	–	٥٤,٧	٩٠٧,٢
غواتيمالا	–	–	١ ٦٣٤,٥	١٣٧,٨	–	١٧٤,٤	١ ٩٤٦,٧
المكسيك	–	٩٥١,٨	٤٦٦,٩	٧ ٢٨٩,٦	–	٤٦٤,٤	٩ ١٧٢,٧
الولايات المتحدة	–	–	–	٤ ٠٧٤,٨	–	٢٩٢,٥	٤ ٣٦٧,٣
فنزويلا	٣٠,٠	١ ٣٤٨,٦	–	–	–	٢٣٧,٠	١ ٦١٥,٦
بلدان شمال أمريكا الجنوبية والكاريبي	٤٣,١	٩٠,٩	٢٢,٢	١ ٩٠٠,٠	–	٠,٦	٢ ٠٥٦,٨
بلدان أخرى في أمريكا الوسطى	–	–	١٠٦,٩	٢ ٢١٧,٨	–	١١٦,٧	٢ ٤٤١,٤
بلدان جنوب أمريكا الجنوبية	–	٣٣٢,٧	٢٢٧,٩	٢ ٠٦١,٧	–	–	٢ ٦٢٢,٣
المجموع الفرعي (٧)	٧٣,١	٢ ٧٢٤,٠	٢ ٤٥٨,٤	١٩ ٥١٤,٩	–	١ ٦٥٣,٦	٢٦ ٤٢٤,٠

الجدول ١ (تابع)

نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ حسب المكتب الإقليمي/بلد العمليات وأنواع أنشطة المساعدة

(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/البلد	نوع المساعدة						المجموع
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
٨- آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط							
أفغانستان	–	–	٥ ٤٨٩,٦	١٠٠,٠	–	٢١٩,٧	٥ ٨٠٩,٣
الجزائر	–	٣ ٢٩٣,٦	١ ٢٦٦,٦	–	–	٤٣,٥	٤ ٦٠٣,٧
مصر	–	٣ ٥٦٧,١	–	٩٢,٦	١٩١,٣	٣٣٦,٤	٤ ١٨٧,٤
جمهورية إيران الإسلامية	–	–	٥ ١١٣,٦	١١ ٢٢٦,٣	١٦,٥	٥٥٢,٦	١٦ ٩٠٩,٠
العراق	–	٢ ٥٣٦,٠	٦٧,٥	–	١٢٣,١	٣٦٧,٠	٣ ٠٩٣,٦
الأردن	–	١ ٥٦٢,٤	–	–	١١٢,٧	٨٨,١	١ ٧٦٣,٢
كازاخستان	–	٦٩٠,٥	٨٥,٠	–	–	٧٦,١	٨٥١,٦
قيرغيزستان	–	١ ٣٧٣,٧	٢٥٠,١	–	–	١٢٣,٧	١ ٧٤٧,٥
لبنان	–	٢ ٤٢٩,٣	–	–	١٨٣,٢	١٢٩,٥	٢ ٧٤٢,٠
الجماهيرية العربية الليبية	–	١ ٢٢٩,٠	–	–	–	–	١ ٢٢٩,٠
باكستان	–	١٢ ٩٢٧,٧	٢ ٥٠٣,٧	–	١٢,٩	٩٦٦,٥	١٦ ٤١٠,٨
المملكة العربية السعودية	–	١ ١٦٢,٢	–	–	٠,٧	٩٠,٤	١ ٢٥٣,٣
الجمهورية العربية السورية	–	٢ ٣٥٣.٨	٠,٥	–	١٨٤,٢	٩٢,٧	٢ ٦٣١,٢
طاجيكستان	–	٩٥٤,٨	٢ ٣١٢,٠	١٠٦,٤	–	٤٣٩,٩	٣ ٨١٣,١
تركمانستان	–	٦٣٠,٩	١٤٧,٦	–	–	٧٨,٨	٨٥٧,٣
أوزبكستان	–	١ ٢٨٨,٩	–	–	–	١٩٨,٧	١ ٤٨٧,٦
إقليم الصحراء الغربية	–	–	٧٦٨,٤	–	–	–	٧٦٨,٤
اليمن	–	٣ ٣٨٤,٢	–	–	–	٩٩,٨	٣ ٤٨٤,٠
بلدان أخرى في شمال أفريقيا	–	٥١٤,١	٢٤٤,٠	–	–	١٣٣.٧	٨٩١,٨
بلدان أخرى في الشرق الأوسط	–	١ ١٤٢,٩	٢٥,٠	٢٩٦,٠	٣٦,٠	٥١,٠	١ ٥٥١,٠
المجموع الفرعي (٨)	–	٤١ ٠٤١,١	١٨ ٢٧٣,٦	١١ ٨٢١,٤	٨٦٠,٦	٤ ٠٨٨,١	٧٦ ٠٨٤,٨
٩ - البرامج الأخرى والمقر الرئيسي	٥ ٥٦٤,١	٣٦ ٩٤٤,١	٥ ٢٩٠,٦	٩ ٤٧١,٦	٣ ١٤٦,٧	٥١ ٠٠٣,٦	١١١ ٤٢٠,٧
المجموع الفرعي (٩)	٥ ٥٦٤,١	٣٦ ٩٤٤,١	٥ ٢٩٠,٦	٩ ٤٧١,٦	٣ ١٤٦,٧	٥١ ٠٠٣,٦	١١١ ٤٢٠,٧
المجموع (١-٩)	١٩٣ ٩١٥,٤	٤١٦ ٢٣٧,١	١٦٧ ٨٦٥,٩	١٤٩ ٩٥٧,٣	٥ ٨١٩,٢	٨٧ ٧٩٩,١	١ ٠٢١ ٦١٢,٠

الجدول ١ (تابع)

نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ حسب المكتب الإقليمي/بلد العمليات وأنواع أنشطة المساعدة
(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/البلد	نوع المساعدة						المجموع
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
منها:							
البرامج العامة	١٧ ٧٠٣,٩	٢٠٢ ٨٠٧,٣	٥ ٥٧٩,٧	٩٦ ٣٥٠,٧	٢ ٤١٣,٣	٣٧ ٨٢٩,٠	٣٦٢ ٦٨٣,٩
البرامج الخاصة	١٧٦ ٢١١,٥	٢١٣ ٤٢٩,٨	١٦٢ ٢٨٦,٢	٥٣ ٦٢٤,٦	٣ ٤٠٥,٩	٤٩ ٩٧٠,١	٦٥٨ ٩٢٨,١
مجموع التبرعات	١٩٣ ٩١٥,٤	٤١٦ ٢٣٧,١	١٦٧ ٨٦٥,٩	١٤٩ ٩٧٥,٣	٥ ٨١٩,٢	٨٧ ٧٩٩,١	١ ٠١٢ ٦١٢,٠
ميزانية الأمم المتحدة العادية	–	–	–	–	–	٢٣ ٢٥٩,٢	٢٣ ٢٥٩,٢
المجموع	١٩٣ ٩١٥,٤	٤١٦ ٢٣٧,١	١٦٧ ٨٦٥,٩	١٤٩ ٩٧٥,٣	٥ ٨١٩,٢	١١١ ٠٥٨,٣	١ ٠٤٤ ٨٧١,٢

الجدول ٢

التبرعات لبرامج المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠

حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

البرامج العامة ١٩٩٩	البرامج الخاصة ١٩٩٩	الجهة المانحة	مجموع ١٩٩٩	مجموع ٢٠٠٠
		ألف – الحكومات		
٥٠ ٠٠٠		الجزائر	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
	١٠٠ ٠٠٠	أندورا	١٠٠ ٠٠٠	
٢٠ ٠٠٠		الأرجنتين	٢٠ ٠٠٠	
٨ ٤١٩ ٣٣٣	٨ ٨٢٦ ٧٣٨	أستراليا	١٧ ٢٤٦ ٠٧١	٩ ٠٩١ ٥٠٣
٣٧٨ ٩٢١	١ ٩٣٢ ٤٩٨	النمسا	٢ ٣١١ ٤١٩	
	٥٠ ٠٠٠	بنغلاديش	٥٠ ٠٠٠	
٢ ٣٢٩ ٦٤١	٢ ٣٢٥ ٤٢٩	بلجيكا	٤ ٦٥٥ ٠٧٠	١٠٠ ٣٩٣
١ ٥٠٠		بنن	١ ٥٠٠	٢ ٥٠٠
	٢٠ ٠٠٠	البرازيل	٢٠ ٠٠٠	
	١٠٠ ٠٠٠	بروني دار السلام	١٠٠ ٠٠٠	
٦ ٣٥٣ ٤٧٦	١٢ ٥٦٨ ٤١١	كندا	١٨ ٩٢١ ٨٨٧	٧ ٤٣١ ٠٣٤
٢٠ ٠٠٠		شيلي	٢٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
٢٥٠ ٠٠٠	١٤ ٩٠٠	الصين	٢٦٤ ٩٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
١٩ ٠٠٠		كولومبيا	١٩ ٠٠٠	
١٣ ٣٥٦		كوستاريكا	١٣ ٣٥٦	١ ١٧٦
٥ ٣٢٢		قبرص	٥ ٣٢٢	
٢٢ ٠٠٠	٨٦ ٩٠٠	الجمهورية التشيكية	١٠٨ ٩٠٠	
١٨ ٨١١ ٢٨٥	٢٦ ٢٤٥ ٢٧٥	الدانمرك	٤٥ ٠٥٦ ٥٦٠	١٦ ٥٦٤ ٣٧٢
٧ ٥٤٣ ٩٨٨	٧ ١٥٠ ٤١٠	فنلندا	١٤ ٦٩٤ ٣٩٨	١٠٠ ٦٢٨
٣ ٩٠٧ ٩٨٨	٦ ٦٠٢ ٤٦١	فرنسا	١٠ ٥١٠ ٤٤٩	٤٥٩ ٦٤٥
٨ ٧٣٨ ٠٩٧	١٣ ٧٠٥ ٧١١	ألمانيا	٢٢ ٤٤٣ ٨٠٨	٨ ٦٢٤ ٦٣٨
٥ ٠٠٠		غانا	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
٣٠٠ ٠٠٠		اليونان	٣٠٠ ٠٠٠	
١٠ ٠٠٠		الكرسي الرسولي	١٠ ٠٠٠	
٣٠ ٠٠٠		هنغاريا	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
٧٦ ٣١٥	٧٤ ٤٠٥	آيسلندا	١٥٠ ٧٢٠	
١ ٨٦٩ ٢٢٨	١ ٦٧٧ ١٢٠	آيرلندا	٣ ٥٤٦ ٣٤٨	٥٦٤ ٨٦٤
٤٥ ٠٠٠		إسرائيل	٤٥ ٠٠٠	
٥ ٨٣٤ ٤٦٣	٢ ١٧٤ ٠٤٣	إيطاليا	٨ ٠٠٨ ٥٠٦	١٧٥ ١٩٤

الجدول ٢

التبرعات لبرامج المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠

حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

البرامج العامة ١٩٩٩	البرامج الخاصة ١٩٩٩	الجهة المانحة	مجموع ١٩٩٩	مجموع ٢٠٠٠
٢٧ ١٣٠ ٠٠٠	١١١ ١٢٨ ٦٣٢	اليابان	١٣٨ ٢٥٨ ٦٣٢	٥ ٩٢٨ ٢٤٤
١٩٥ ٦٥١		الكويت	١٩٥ ٦٥١	
٣٤ ٧٢٢	١٦٧ ٧٨٥	لختنشتاين	٢٠٢ ٥٠٧	٣٠ ٤٨٨
١٥٩ ٥٨٨	١ ٧٨٨ ٩٧١	لكسمبرغ	١ ٩٤٨ ٥٥٩	٤٩٨ ٢٧٨
١٨٢		مدغشقر	١٨٢	
٢٠ ٠٠٠		ماليزيا	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
١٠٠ ٤٦٥		المكسيك	١٠٠ ٤٦٥	١٠٠ ٠٠٠
٨ ٨٢٠	٨١ ٨٠١	موناكو	٩٠ ٦٢١	١٠ ٠٠٠
	٥٠ ٠٥٠	المغرب	٥٠ ٠٥٠	
٢٣ ٣٣٨ ٥٧٠	٢١ ١٩٨ ٦٣٠	هولندا	٤٤ ٥٣٧ ٢٠٠	٢٢ ١٤٢ ٨٨٩
٨٠١ ٩٧٥	٨٢٤ ٩٤٨	نيوزيلندا	١ ٦٢٦ ٩٢٣	٦٥٨ ٥٣٠
٣٥ ٢٩٤		نيجيريا	٣٥ ٢٩٤	
٢٣ ٩٦٧ ٨٨١	٢٨ ٠٤٣ ٩٣٠	النرويج	٥٢ ٠١١ ٨١١	٣٠ ٤٠٠ ٩٦٨
٤ ٠٠٠		عُمان	٤ ٠٠٠	
٢ ٠٠٠		بنما	٢ ٠٠٠	
١ ٣٥٠	٤٩ ٩٣٧	الفلبين	٥١ ٢٨٧	
٢٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	بولندا	٥٠ ٠٠٠	
٢٢٥ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	البرتغال	٩٢٥ ٠٠٠	١ ٧٥٠ ٠٠٠
٩٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا	١ ٠٠٠ ٠٠٠	
١١ ٨٤٩		رواندا	١١ ٨٤٩	
١٦٠ ٠٥١		المملكة العربية السعودية	١٦٠ ٠٥١	
	٥٠ ٠٠٠	سنغافورة	٥٠ ٠٠٠	
٦٢٠ ٦٥٩	٧٥ ٨٨٨	جنوب أفريقيا	٦٩٦ ٥٤٧	
٢ ٢٠٣ ٣٧٩	٢ ٠٨٤ ٢٥٥	إسبانيا	٤ ٢٨٧ ٦٣٤	١٢٧ ٩٩٩
٤ ٧٨٠		سري لانكا	٤ ٧٨٠	
١٠ ٨٠٤ ٥١٦	١٢ ٧٣٩ ٢٤٨	سويسرا	٢٣ ٥٤٣ ٧٦٤	٨ ٧٥٠ ٠٠٠
١٥ ٠٠٠	٩٣ ٥١٢	تايلند	١٠٨ ٥١٢	١٥ ٠٠٠
٢٩ ٢٧٢ ٨٤٨	١٧ ١١٥ ٦٥٢	السويد	٤٦ ٣٨٨ ٥٠٠	٣٠٩ ١٢١
١ ٥٠٠		جزر البهاما	١ ٥٠٠	
٤ ٢٠٢		تونس	٤ ٢٠٢	

الجدول ٢

التبرعات لبرامج المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠
حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠
(بدولارات الولايات المتحدة)

البرامج العامة ١٩٩٩	البرامج الخاصة ١٩٩٩	الجهة المانحة	مجموع ١٩٩٩	مجموع ٢٠٠٠
١٥٠ ٠٠٠		تركيا	١٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
٥٤ ٠٠٠		الإمارات العربية المتحدة	٥٤ ٠٠٠	١٠٨ ٠٠٠
١٥ ٦٩٠ ٥٨٧	٩ ٢٧١ ١٨٤	المملكة المتحدة	٢٤ ٩٦١ ٧٧١	١١ ٦٩٤ ١١٦
١١٨ ١٣١ ٥٤٧	١٧٤ ٧٢٢ ٥٣١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩٢ ٨٥٤ ٠٧٨	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
		اليمن		٢ ١٦٠
٣١٩ ١٢٤ ٣٢٩	٤٦٣ ٩٧١ ٢٥٥	المجموع	٧٨٣ ٠٩٥ ٥٨٤	٢٢٦ ٢٤٦ ٧٤٠

باء - اللجنة الأوروبية

٤ ٨٩٣ ٠٢٠	٨٩ ٣٥٤ ١٤٤	المجموع	٩٤ ٢٤٧ ١٦٤	٨ ٤٢٥ ٤٨٣

جيم - المنظمات الحكومية الدولية

	٥٠ ٠٠٠	صندوق الخليج العربي	٥٠ ٠٠٠	
	٩١٨ ٣٥١	مجلس أوروبا	٩١٨ ٣٥١	
	٩٥ ٥٢٣	المنظمة الدولية للفرنكوفونية	٩٥ ٥٢٣	
	١ ٠٦٣ ٨٧٤	المجموع	١ ٠٦٣ ٨٧٤	

دال - منظومة الأمم المتحدة

١٤٤ ٩٧٧	٤٠٠ ٠٠٠	المجموع	٥٤٤ ٩٧٧	

هاء - المنظمات غير الحكومية وجهات مانحة أخرى

٢ ٧٧٧ ١٩٠	٢٩ ٨٩٤ ٧٣٣	المجموع	٣٢ ٦٧١ ٩٢٣	٤ ٢٩٦ ٣٧٢
٣٢٦ ٩٣٩ ٥١٦	٥٨٤ ٦٨٤ ٠٠٦	المجموع الكلي	٩١١ ٦٢٣ ٥٢٢	٢٣٨ ٩٦٨ ٥٩٥

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ (بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
بوروندي	٢٢ ١٠٠	٥١٠	٣٦ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٠ ٦٠٠	١٦٩ ٢١٠
جيبوتي	٢٣ ٣٠٠	٤١٠	–	–	–	–	٢٣ ٧١٠
إريتريا	٣ ٠٠٠	–	٧ ٨٠٠	–	–	–	١٠ ٨٠٠
إثيوبيا	٢٥٧ ٧٠٠	٢ ٠٠٠	١٤ ٧٠٠	–	–	–	٢٧٤ ٤٠٠
كينيا	٢٢٣ ٧٠٠	٥ ٨٠٠	–	–	–	–	٢٢٩ ٥٠٠
ملاوي	١ ٧٠٠	١ ٣٠٠	–	–	–	–	٣ ٠٠٠
موزامبيق	٢٢٠	١ ٢٠٠	–	–	–	–	١ ٤٢٠
رواندا	٣٤ ٤٠٠	١ ٨٠٠	٤٩ ١٠٠	–	٦٢٦ ١٠٠	–	٧١١ ٤٠٠
الصومال	١٣٠	–	٧٧ ٤٠٠	–	–	–	٧٧ ٥٣٠
أوغندا	٢١٨ ٢٠٠	١٨٠	١ ٢٠٠	–	–	–	٢١٩ ٥٨٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٦٢٢ ٢٠٠	١٢ ٣٠٠	–	–	–	–	٦٣٤ ٥٠٠
زامبيا	٢٠٦ ٤٠٠	١٨٠	–	–	–	–	٢٠٦ ٥٨٠
زمبابوي	٢ ٠٠٠	٤٠	–	–	–	–	٢ ٠٤٠
مجموع شرق أفريقيا	١ ٦١٥ ٠٥٠	٢٥ ٧٢٠	١٨٦ ٢٠٠	٥٠ ٠٠٠	٦٧٦ ١٠٠	١٠ ٦٠٠	٢ ٥٦٣ ٦٧٠
أنغولا	١٣ ١٠٠	٩٣٠	٤١ ١٠٠	–	–	–	٥٥ ١٣٠
الكاميرون	٤٩ ٢٠٠	٧٤٠	–	–	–	–	٤٩ ٩٤٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٩ ٣٠٠	١ ٣٠٠	–	–	–	–	٥٠ ٦٠٠
تشاد	٢٣ ٥٠٠	٥٧٠	٢ ٣٠٠	–	–	–	٢٦ ٣٧٠
الكونغو	٣٩ ٩٠٠	٢٢٠	٧٧ ٢٠٠	–	–	–	١١٧ ٣٢٠

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ (بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٨٥ ٢٠٠	١٧٠	٧٩ ٨٠٠	–	–	–	٣٦٥ ١٧٠
غابون	١٥ ١٠٠	٢ ١٠٠	–	–	–	–	١٧ ٢٠٠
مجموع وسط أفريقيا	٤٧٥ ٣٠٠	٦ ٠٣٠	٢٠٠ ٤٠٠	–	–	–	٦٨١ ٧٣٠
الجزائر	١٦٥ ٢٠٠	–	–	–	–	–	١٦٥ ٢٠٠
مصر	٦ ٦٠٠	٤ ٦٠٠	–	–	–	–	١١ ٢٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٠ ٥٠٠	٢٢٠	–	–	–	–	١٠ ٧٢٠
المغرب	٩٠٠	–	–	–	–	–	٩٠٠
السودان	٣٩١ ٠٠٠	–	٢٥٠	–	–	–	٣٩١ ٢٥٠
تونس	٤٥٠	٢٠	–	–	–	–	٤٧٠
مجموع شمال أفريقيا	٥٧٤ ٦٥٠	٤ ٨٤٠	٢٥٠	–	–	–	٥٧٩ ٧٤٠
بوتسوانا	١ ٣٠٠	١٨٠	–	–	–	–	١ ٤٨٠
ناميبيا	٧ ٤٠٠	٣٤٠	١ ٤٠٠	–	–	–	٩ ١٤٠
جنوب أفريقيا	١٤ ٥٠٠	١٧ ٣٠٠	–	–	–	–	٣١ ٨٠٠
سوازيلند	٦٢٠	٥٠	–	–	–	–	٦٧٠
مجموع الجنوب الأفريقي	٢٣ ٨٢٠	١٧ ٨٧٠	١ ٤٠٠	–	–	–	٤٣ ٠٩٠
بنن	٣ ٧٠٠	١ ٦٠٠	–	–	–	–	٥ ٣٠٠
بوركينا فاصو	٦٨٠	٢٨٠	–	–	–	–	٩٦٠

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ (بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
كوت ديفوار	١٣٨ ٤٠٠	٦٦٠	–	–	–	–	١٣٩ ٠٦٠
غامبيا	١٧ ٢٠٠	–	–	–	–	–	١٧ ٢٠٠
غانا	١٣ ٣٠٠	٤٨٠	١ ١٠٠	–	–	–	١٤ ٨٨٠
غينيا	٥٠١ ٥٠٠	٤٣٠	–	–	–	–	٥٠١ ٩٣٠
غينيا – بيساو	٧ ١٠٠	–	٥ ٣٠٠	–	٢٦٥ ٠٠٠	–	٢٧٧ ٤٠٠
ليبيريا	٩٦ ٣٠٠	٣٠	٢٩٦ ٩٠٠	٢١٢ ٩٠٠	–	–	٦٠٦ ١٣٠
مالي	٨ ٣٠٠	٦١٠	٣١ ٩٠٠	–	–	–	٤٠ ٨١٠
موريتانيا	٢٢٠	٣٠	٧ ٠٠٠	–	–	٢٦ ٤٠٠	٣٣ ٦٥٠
النيجر	٣٥٠	–	٣ ٨٠٠	–	–	–	٤ ١٥٠
نيجيريا	٦ ٩٠٠	–	–	–	–	–	٦ ٩٠٠
السنغال	٢١ ٥٠٠	٢ ١٠٠	٤٣٠	–	–	–	٢٤ ٠٣٠
سيراليون	٦ ٦٠٠	٣٠	١٩٨ ١٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	–	–	٧٠٤ ٧٣٠
توغو	١٢ ١٠٠	٢٨٠	–	–	–	–	١٢ ٣٨٠
مجموع غرب أفريقيا	٨٣٤ ١٥٠	٦ ٥٣٠	٥٤٤ ٥٣٠	٧١٢ ٩٠٠	٢٦٥ ٠٠٠	٢٦ ٤٠٠	٢ ٣٨٩ ٥١٠
مجموع أفريقيا	٣ ٥٢٢ ٩٧٠	٦٠ ٩٩٠	٩٣٢ ٧٨٠	٧٦٢ ٩٠٠	٩٤١ ١٠٠	٣٧ ٠٠٠	٦ ٢٥٧ ٧٤٠
الصين	٢٩٣ ٣٠٠	١٠	–	–	–	–	٢٩٣ ٣١٠
هونغ كونغ الصينية	٩٧٠	–	–	–	–	–	٩٧٠
اليابان[*]	٤ ٢٠٠	٣٠٠	–	–	–	–	٤ ٥٠٠
جمهورية كوريا	١٠	١٠	–	–	–	–	٢٠
مجموع شرق آسيا	٢٩٨ ٤٨٠	٣٢٠	–	–	–	–	٢٩٨ ٨٠٠

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ (بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
أفغانستان	–	١٠	٣٥٩ ٨٠٠	٢٥٨ ٦٠٠	١٠ ٠٠٠	–	٦٢٨ ٤١٠
بنغلاديش	٢٢ ٢٠٠	١٠	١٣ ٤٠٠	–	–	–	٣٥ ٦١٠
الهند	١٨٠ ٠٠٠	٢٠	–	–	–	–	١٨٠ ٠٢٠
جمهوري إيران الإسلامية	١ ٨٣٥ ٧٠٠	–	–	–	–	–	١ ٨٣٥ ٧٠٠
كازاخستان	١٤ ٨٠٠	–	٢٥ ٢٠٠	–	–	–	٤٠ ٠٠٠
قيرغيزستان	١٠ ٨٠٠	١٨٠	١ ٢٠٠	٥ ٦٠٠	–	–	١٧ ٧٨٠
نيبال	١٢٧ ٩٠٠	٢٠	–	–	–	–	١٢٧ ٩٢٠
باكستان	١ ٢٠٢ ٠٠٠	٤٦٠	–	–	–	–	١ ٢٠٢ ٤٦٠
سري لانكا	٢٠	–	١٦٠	٦١٢ ٥٠٠	–	–	٦١٢ ٦٨٠
طاجيكستان	٤ ٥٠٠	٢ ٢٠٠	٨ ٤٠٠	–	–	–	١٥ ١٠٠
تركمانستان	١٨ ٥٠٠	٨٢٠	–	–	–	–	١٩ ٣٢٠
أوزبكستان	١ ٠٠٠	٢٦٠	–	–	–	–	١ ٢٦٠
مجموع جنوب وسط آسيا	٣ ٤١٧ ٤٢٠	٣ ٩٨٠	٤٠٨ ١٦٠	٨٧٦ ٧٠٠	١٠ ٠٠٠	–	٤ ٧١٦ ٢٦٠
كمبوديا	٢٠	٥٠	٥٣ ٧٠٠	–	–	–	٥٣ ٧٧٠
تيمور الشرقية	–	–	١٢٧ ٥٠٠	–	–	–	١٢٧ ٥٠٠
إندونيسيا	١٦٢ ٥٠٠	٢٠	–	–	–	–	١٦٢ ٥٢٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	–	–	١ ٤٠٠	–	–	–	١ ٤٠٠

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ (بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
ماليزيا	٥٠ ٥٠٠	٣٠	–	–	–	–	٥٠ ٥٣٠
ميانمار	–	–	١ ٢٠٠	–	–	–	١ ٢٠٠
الفلبين	١٧٠	–	–	–	–	–	١٧٠
سنغافورة	–	–	–	–	–	–	–
تايلند	١٠٠ ١٠٠	٥٨٠	–	–	–	٤٠	١٠٠ ٧٢٠
فييت نام[أ]	١٥ ٠٠٠	–	١٦٠	–	–	–	١٥ ١٦٠
مجموع جنوب شرق آسيا	٣٢٨ ٢٩٠	٦٨٠	١٨٣ ٩٦٠	–	–	٤٠	٥١٢ ٩٧٠
أرمينيا	٢٩٦ ٢٠٠	١٠	–	–	–	–	٢٩٦ ٢١٠
أذربيجان	٢٢١ ٦٠٠	٣٥٠	–	٥٦٩ ٦٠٠	–	–	٧٩١ ٥٥٠
قبرص	١٢٠	٢١٠	٣٩٠	–	–	–	٧٢٠
جورجيا	٥ ٢٠٠	–	١ ٨٠٠	٢٧٨ ٥٠٠	٦٠٠	١١٠	٢٨٦ ٢١٠
العراق	١٢٨ ٩٠٠	٢٨٠	٣٢ ٧٠٠	–	–	–	١٦١ ٨٨٠
إسرائيل	١٣٠	٢٤٠	–	–	–	–	٣٧٠
الأردن	١ ٠٠٠	٤ ٣٠٠	–	–	–	–	٥ ٣٠٠
الكويت	٤ ٣٠٠	٦٠	–	–	–	١٣٨ ١٠٠	١٤٢ ٤٦٠
لبنان	٤ ٢٠٠	٣ ٣٠٠	–	–	–	–	٧ ٥٠٠
المملكة العربية السعودية	٥ ٦٠٠	١٤٠	–	–	–	–	٥ ٧٤٠
الجمهورية العربية	٦ ٥٠٠	٥ ٠٠٠	–	–	–	٢ ١٠٠	١٣ ٦٠٠

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ (بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
السورية							
تركيا	٢ ٨٠٠	٥ ١٠٠	٧٣٠	–	–	–	٨ ٦٣٠
الإمارات العربية المتحدة	٥٠٠	٣٤٠	–	–	–	–	٨٤٠
اليمن	٦٠ ٥٠٠	٣٤٠	–	–	–	٩ ٠٠٠	٦٩ ٨٤٠
مجموع غرب آسيا	٧٣٧ ٥٥٠	١٩ ٦٧٠	٣٥ ٦٢٠	٨٤٨ ١٠٠	٦٠٠	١٤٩ ٣١٠	١ ٧٩٠ ٨٥٠
آسيا	٤ ٧٨١ ٧٤٠	٢٤ ٦٥٠	٦٢٧ ٧٤٠	١ ٧٢٤ ٨٠٠	١٠ ٦٠٠	١٤٩ ٣٥٠	٧ ٣١٨ ٨٨٠
بيلاروس	٢٦٠	١٦ ٤٠٠	–	–	–	١٦٠ ٠٠٠	١٧٦ ٦٦٠
بلغاريا	٥٤٠	١ ٦٠٠	–	–	–	–	٢ ١٤٠
الجمهورية التشيكية	١ ٢٠٠	١ ٤٠٠	–	–	–	٢ ٣٠٠	٤ ٩٠٠
هنغاريا	٥ ٠٠٠	٢ ٦٠٠	–	–	–	–	٧ ٦٠٠
بولندا	٩٥٠	–	–	–	–	–	٩٥٠
جمهورية ملدوفا	١٠	٢٢٠	–	–	–	–	٢٣٠
رومانيا	١ ٢٠٠	٥٠	–	–	–	–	١ ٢٥٠
الاتحاد الروسي	٨٠ ١٠٠	١٦ ٠٠٠	–	٤٩٨ ٤٠٠	٦٤ ٥٠٠	٨٤٥ ٣٠٠	١ ٥٠٤ ٣٠٠
سلوفاكيا	٤٤٠	٣٣٠	–	–	–	–	٧٧٠
أوكرانيا	٢ ٧٠٠	٣٠٠	–	–	–	٢٦٠ ٠٠٠	٢٦٣ ٠٠٠
مجموع شرق أوروبا	٩٢ ٤٠٠	٣٨ ٩٠٠	–	٤٩٨ ٤٠٠	٦٤ ٥٠٠	١ ٢٦٧ ٦٠٠	١ ٩٦١ ٨٠٠
الدانمرك[*]	٦٩ ٠٠٠	–	–	–	–	–	٦٩ ٠٠٠
إستونيا	–	٣٠	–	–	–	–	٣٠
فنلندا[*]	١٢ ٩٠٠	٧٠٠	–	–	–	–	١٣ ٦٠٠

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ (بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
آيسلندا	٣٥٠	١٠	–	–	–	–	٣٦٠
آيرلندا[*]	١ ١٠٠	٩ ٨٠٠	–	–	–	–	١٠ ٩٠٠
لاتفيا	١٠	–	–	–	–	–	١٠
ليتوانيا	٤٠	٥٠	–	–	–	–	٩٠
النرويج[*]	٤٧ ٩٠٠	٤ ٤٠٠	–	–	–	–	٥٢ ٣٠٠
السويد[*]	١٥٩ ٥٠٠	٢ ٣٠٠	–	–	–	–	١٦١ ٨٠٠
المملكة المتحدة[*][٥]	١٣٢ ٧٠٠	١٢٩ ٠٠٠	–	–	–	–	٢٦١ ٧٠٠
مجموع شمال أوروبا	٤٢٣ ٥٠٠	١٤٦ ٢٩٠	–	–	–	–	٥٦٩ ٧٩٠
ألبانيا	٣ ٩٠٠	٢٠	–	–	–	–	٣ ٩٢٠
البوسنة والهرسك	٦٥ ٦٠٠	٢٠	١٦١ ١٠٠	٨٠٩ ٥٠٠	٧٣ ٠٠٠	–	١ ١٠٩ ٢٢٠
كرواتيا	٢٨ ٤٠٠	٣٠	٣٣ ٦٠٠	٥٠ ٣٠٠	٧٠ ٣٠٠	–	١٨٢ ٦٣٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢١ ٢٠٠	–	–	–	–	–	٢١ ٢٠٠
اليونان[*]	٣ ٥٠٠	–	–	–	–	–	٣ ٥٠٠
إيطاليا	٢٢ ٩٠٠	٥ ٠٠٠	–	–	–	–	٢٧ ٩٠٠
مالطة	٢٧٠	–	–	–	–	–	٢٧٠
البرتغال[*]	٣٨٠	–	–	–	–	–	٣٨٠
سلوفينيا	٤ ٤٠٠	٦١٠	–	–	–	١١ ٣٠٠	١٦ ٣١٠
إسبانيا[*]	٦ ٤٠٠	–	–	–	–	–	٦ ٤٠٠

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ (بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٧٠٠ ٥٠٠	٣٠	٥٠٠ ٧٥٥	٩٠٠ ٢٣٤	٩٠٠ ١٦٨	–	٠٣٠ ٦٦٠ ١
مجموع جنوب أوروبا	٦٥٠ ٦٥٧	٧١٠ ٥	٢٠٠ ٩٥٠	٧٠٠ ٠٩٤ ١	٢٠٠ ٣١٢	٣٠٠ ١١	٧٦٠ ٠٣١ ٣
النمسا	**٣٠٠ ٨٠**	**٥٠٠ ٥**	–	–	–	–	٨٠٠ ٨٥
بلجيكا	**١٠٠ ٣٦**	**١٠٠ ٢٣**	–	–	–	–	٢٠٠ ٥٩
فرنسا	**٢٠٠ ١٤٠**	–	–	–	–	–	٢٠٠ ١٤٠
ألمانيا[٦]	٥٠٠ ٩٧٥	٠٠٠ ٢٦٤	–	–	–	–	٥٠٠ ٢٣٩ ١
لختنشتاين	–	–	–	–	–	–	–
لكسمبرغ	**٧٠٠**	–	–	–	–	–	٧٠٠
هولندا[*]	١٠٠ ١٢٩	–	–	–	–	–	١٠٠ ١٢٩
سويسرا	٣٠٠ ٨٢	٤٠٠ ٤٥	–	–	–	–	٧٠٠ ١٢٧
مجموع غرب أوروبا	٢٠٠ ١ ٤٤٤	٠٠٠ ٣٣٨	–	–	–	–	٢٠٠ ٧٨٢ ١
أوروبا	٧٥٠ ٦١٧ ٢	٩٠٠ ٥٢٨	٢٠٠ ٩٥٠	١٠٠ ٥٩٣ ١	٧٠٠ ٣٧٦	٩٠٠ ٢٧٨ ١	٥٥٠ ٣٤٥ ٧
جزر البهاما	١٠٠	–	–	–	–	–	١٠٠
كوبا	٩٧٠	١٠	–	–	–	–	٩٨٠
الجمهورية الدومينيكية	٦٣٠	١٠	–	–	–	–	٦٤٠
جامايكا	٤٠	–	–	–	–	–	٤٠
مجموع بلدان منطقة الكاريبي	١ ٧٤٠	٢٠	–	–	–	–	١ ٧٦٠

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ (بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
بليز	٢ ٩٠٠	–	–	–	–	٢٠ ٠٠٠	٢٢ ٩٠٠
كوستاريكا	٢٢ ٩٠٠	٣٠	–	–	–	–	٢٢ ٩٣٠
السلفادور	٢٠	–	–	–	–	–	٢٠
غوتيمالا	٧٣٠	١٠	٥ ٩٠٠	–	–	–	٦ ٦٤٠
هندوراس	١٠	–	–	–	–	–	١٠
المكسيك	٢٤ ٠٠٠	–	–	–	–	–	٢٤ ٠٠٠
نيكاراغوا	٤٧٠	١٠	٧٠	–	–	–	٥٥٠
بنما	١ ٣٠٠	٦٠	–	–	–	–	١ ٣٦٠
مجموع أمريكا الوسطى	٥٢ ٣٣٠	١١٠	٥ ٩٧٠	–	–	٢٠ ٠٠٠	٧٨ ٤١٠
الأرجنتين	٢ ٣٠٠	٩٦٠	–	–	–	–	٣ ٢٦٠
بوليفيا	٣٥٠	١٠	–	–	–	–	٣٦٠
البرازيل	٢ ٥٠٠	٣٧٠	–	–	–	–	٢ ٨٧٠
شيلي	٣٢٠	٥٠	–	–	–	–	٣٧٠
كولومبيا	٢٣٠	١٠	–	–	–	–	٢٤٠
إكوادور	٣١٠	–	–	–	–	١ ٢٠٠	١ ٥١٠
باراغواي	٢٠	–	–	–	–	–	٢٠
بيرو	٧٠٠	–	–	–	–	–	٧٠٠
أوروغواي	٩٠	–	–	–	–	–	٩٠
فنزويلا	١٩٠	–	–	–	–	–	١٩٠

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام
١٩٩٩ **(بيانات مؤقتة خاضعة للتغيير)**

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون (١)	ملتمسو اللجوء (٢)	اللاجئون العائدون (٣)	الأشخاص الآخرون الذين تُعنى بهم المفوضية (٤)			مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
				الأشخاص المشردون داخلياً	الأشخاص المشردون داخلياً العائدون	أشخاص آخرون مختلفون	
مجموع أمريكا الجنوبية	٧ ٠١٠	١ ٤٠٠	–	–	–	١ ٢٠٠	٩ ٦١٠
مجموع أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٦١ ٠٨٠	١ ٥٣٠	٥ ٩٧٠	–	–	٢١ ٢٠٠	٨٩ ٧٨٠
كندا[**]	١٣٦ ٦٠٠	٢٤ ٧٠٠	–	–	–	–	١٦١ ٣٠٠
الولايات المتحدة[**][٧]	٥١٣ ٠٠٠	٥٨٠ ٩٠٠	–	–	–	–	١ ٠٩٣ ٩٠٠
مجموع أمريكا الشمالية	٦٤٩ ٦٠٠	٦٠٥ ٦٠٠	–	–	–	–	١ ٢٥٥ ٢٠٠
أستراليا[**]	٥٩ ٧٠٠	١٢ ٥٠٠	–	–	–	–	٧٢ ٢٠٠
نيوزيلندا[**]	٤ ٨٠٠	–	–	–	–	–	٤ ٨٠٠
مجموع أستراليا – نيوزيلندا	٦٤ ٥٠٠	١٢ ٥٠٠	–	–	–	–	٧٧ ٠٠٠
بابوا غينيا الجديدة	–	–	–	–	–	–	–
جزر سليمان	–	–	–	–	–	–	–
مجموع ميلانيزيا	–	–	–	–	–	–	–
مجموع أوقيانيا	٦٤ ٥٠٠	١٢ ٥٠٠	–	–	–	–	٧٧ ٠٠٠
المجموع الكلي	١١ ٦٩٧ ٦٤٠	١ ٢٣٤ ١٧٠	٢ ٥١٦ ٦٩٠	٤ ٠٨٠ ٨٠٠	١ ٣٢٨ ٤٠٠	١ ٤٨٦ ٤٥٠	٢٢ ٣٤٤ ١٥٠

الحواشي

تم تدوير جميع الأرقام إلى أقرب ١٠ (دون ٠٠٠ ١) أو إلى أقرب ١٠٠ (٠٠٠ ١ فما فوق).

تشير العلامة (''-'') إلى أن قيمة صفر أو مقربة إلى الصفر، غير متاحة أو لا تنطبق.

(١) اللاجئون: الأشخاص المعترف بهم لاجئين بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩، وفقاً للنظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين، والأشخاص الذين يمنحون مركزاً إنسانياً والأشخاص الذين يُمنحون الحماية المؤقتة.

(٢) ملتمسو اللجوء: الأشخاص الذين يُنتظر البت في طلباتهم للحصول على مركز اللاجئ ضمن إطار إجراءات اللجوء، والذين يُسجلون في غير تلك الحالة بوصفهم ملتمسي لجوء.

(٣) اللاجئون العائدون: اللاجئون الذين يعودون إلى مكان منشئهم والذين تظل المفوضية تعنى بهم لمدة أقصاها سنتان.

(٤) الأشخاص الآخرون الذين تعنى بهم المفوضية: فئة معينة محددة من الأشخاص لا تندرج في إطار الولاية العادية للمفوضية.

- المشردون داخلياً: المشردون داخل بلدهم الذين تمدهم المفوضية بالحماية و/أو المساعدة وفقاً لطلب خاص من إحدى هيئات الأمم المتحدة المختصة.
- المشردون داخلياً العائدون: المشردون داخلياً الذين تُعنى بهم المفوضية والذين عادوا إلى مكان منشئهم والذين تظل المفوضية تعنى بهم لمدة أقصاها سنتان.

(٥) ملتمسو اللجوء: عدد الطلبات المعلقة التي قُدمت في المرحلة الأولى (٩٠٠ ١٠٢) مضروباً بمتوسط عدد الأشخاص حسب كل حالة (١,٢٥).

(٦) ملتمسو اللجوء: قضايا عالقة في جميع الحالات (المصدر: سجل الأجانب المركزي).

(٧) ملتمسو اللجوء: عدد القضايا العالقة المقدمة في المرحلة الأولى البالغ (٠٠٠ ٣٤٢) وقيد الاستعراض (٠٠٠ ٥٩) مضروباً بمتوسط عدد الأشخاص لكل حالة (١,٤٥).

(أ) اللاجئون العائدون ومنهم كذلك العائدون الذين لم يمنحوا حق اللجوء.

(*) عدد اللاجئين الذي قدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استناداً إلى عدد اللاجئين الوافدين/ملتمسي اللجوء المعترف بهم خلال العشر سنوات الأخيرة.

(**) عدد اللاجئين حسب تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالاستناد إلى عدد اللاجئين الوافدين/ملتمسي اللجوء المعترف بهم خلال السنوات الخمس الأخيرة.

المصدر: الحكومات، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

171000 161000 00-60798 (A)
0060798